الاحتجاجات العمالية على خلفية واقع المجتمع المصرى (مقاربة تفسيرية)

دعاء أحمد توفيق (*)

الملخص

لقد شهدت مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية العديد من الإضرابات والمظاهرات العمالية المطالبة بالإنصاف من قبل الدولة .. والتي تتمثل أغلبها في الاحتجاج ضد تعسف الإدارات والفساد الإداري وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج في المصانع بنسبة 30% خلال الثلاث سنوات الماضية وتأتي هذه الاحتجاجات العمالية كتعبير صريح عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلاد. وكنتيجة لجملة من العوامل تضافرت مع بعضها البعض لتدفع أعدادا كبيرة من العاملين للاحتجاج على ظروف عملهم الصعبة. ومن هذه العوامل تراجع ظروف وشروط العمل لغالبية العاملين في مصر حيث الانخفاض الملموس في معدلات الأجور والحد الأدنى لها، وعدم تمتع قطاعات واسعة منهم بالحقوق العمالية الأساسية التي نصت عليها تشريعات العمل المصرية وتشمل ساعات العمل اليومي والإجازات السنوية والمرضية والرسمية وتوفر وسائل الصحة والسلامة المهنية والاستفادة من التأمينات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وغياب التأمينات الصحية وغيرها من شروط العمل اللائق. هذا إلى جانب حرمان غالبية العاملين بأجر في مصر من حق التنظيم النقابي، إما بسبب التشريعات العمالية التي تحرم قطاعات واسعة منهم من حق التنظيم النقابي لأسباب مرتبطة بنظام التصنيف المهني الصادر عن وزير العمل، والذي حدد المهن المسموح لها الانتساب لنقابات، ، وإما بسبب ضعف غالبية النقابات العمالية المصرية وتقوقعها على ذاتها لتعيد إنتاج القيادات نفسها، وعدم اكتراثها بالمشكلات الحقيقية التي يعاني منها العمال فى مصر .

الكلمات المفتاحية :الاحتجاجات - واقع المجتمع

* مدرس علم الأجتماع – كلية التربية – جامعة عين شمس .

Labor Protests in the egyptian society : A interpretive approach

Doaa Ahmed Tawfik

Abstract

First: the subject and the problem of research

Egypt has witnessed in the past three years, many labor strikes and demonstrations seeking fairness by the state. Most of which are represented in protest against the arbitrariness of departments and administrative corruption which led to a decline in production in factories by 30% during the past three years and these labor protests come as an explicit expression of the depth of the economic and the social and political and political crisis which the country leads. And as a result of a number of factors that have combined with each other to push large numbers of workers to protest against their difficult working conditions. Among these factors the decline in the conditions and terms of employment for the majority of workers in Egypt, where significant reduction in wage rates and the Minimum of them, and large segments of them have not enjoyed the basic labor rights stipulated by Egyptian labor legislation and that include daily working hours and annual and sick, leave official and provide means of vocational health and safety and to take advantage of social insurance provided by the Public Institution for Social Security and the absence of health insurance and other conditions of decent work. Beside depriving the majority of wage earners in Egypt of the Right of Union Organization, either because of labor legislations that deprive large segments of them from the right of union organization for reasons related to system of vocational classification issued by the Minister of Labor, which set professions that are allowed to join the unions, or either because of the weakness of the majority of Egyptian labor unions and confining themselves to reproduce the same leaders, and not interesting in the real problems that the workers in Egypt suffer from.

مقدمة :

مع تعاظم عوامل الظلم والقهر داخل المجتمع المصرى، أصبحت البنية الاجتماعية معبأة بكل عوامل الانفجار، إلا أن الشعب المصرى ظل صامتا لفترات طويلة،وجاء يوم 25 يناير ليحمل معه ثورة مصر ، تلك الثورة الفريدة فى التاريخ البشرى ، ثورة انطلقت من العالم الافتراضى وأهم مكوناته شبكة الانترنت، وانطلقت كالسهم إلى المجتمع الواقعى ، وعبرت ميدان التحرير وتجاوزته إلى كل المحافظات المصرية.

والتاريخ العلمى للحركات الاحتماعية لم يتأسس بمعزل عن الصراعات الدائرة فى المجتمعات الانسانية ولا يمكنه اطلاقا ان يكون منفصلا عنها مادامت هذة الحركات تدل فى الأصل على الصراع الذى يعنى كل تعارض بين الأفراد والجماعات من حيث القيم والمصالح فالصراع يعد من أبعاد الحركة الاجتماعية فى شكلها الاحتجاجى القائم أصلا على الرفض ونشد التغيير.

من هنا نرصد تصاعد الحركات الاحتجاجية للعمال فى مصر بشكل ملفت وغير مسبوق وتأتى هذه الاحتجاجات كتعبير صريح عن عمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعيشها البلاد . وتفاقم تدنى الأوضاع المعيشية وشيوع الفساد وإهمال الدولة لتقديم الخدمات الاجتماعية ساهم فى زيادة الاحتجاجات التضامنية والاضرابات العمالية ، وهو مايعنى أن جموع السكان قد خرجت عن طوق الصمت ، ذلك الذى ساهم فى وجود حالة وعى جمعى ، أو قل ساهم فى سيادة عدوى احتجاجية عامة امتدت من المصالح الحكومية والخاصة وقطاع الأعمال .فتنوع الحركات الاحتجاجية فى مصر يشمل وفق الخطاب الايديلوجى لها وأد كل محاولات الفساد والاستئثار بالسلطة والقهر (زهران،2007،ص120-125)

وكشف تقرير للمجلس القومي لحقوق الإنسان أن الفترة من يوليو 2012 وحتى 20 يونيو 2013 شهدت 4609 احتجاجات عمالية للمطالبة بالأجر العادل والاستقرار في العمل وعلاقات وتشريعات عمل متوازنة. وأكد التقرير أن وضع مصر على قائمة الملاحظات الدولية في مؤتمر العمل الدولي لعام 2013

وقد مَثل يوم عيد العمال 1مايو 2010 نقلة نوعية فى الحركة الاحتجاجية التى يشهدها المجتمع المصرى بكثافة منذ عام 2006 حيث نجحت 50 منظمة فى تنظيم مظاهرة امام مجلس الوزراء المصرى ،مطالبة بحد ادنى للأجور يبلغ 1200 جنيه شهريا ويمكن تحديد بعدين لهذه النقلة النوعية،البعد الاول خاص بكثافة المشاركة الشبابية ، ويتعلق البعد الثانى فى الاعداد المسبق للمظاهرة بهدف الحشد والتعبئة حيث يتم توزيع ولصق الملصقات التى دعت العامة للاستعداد لها فى العديد من الاماكن مثل عربات المترو والتى كتب عليها "1200 جنيه حد ادنى للأجور شارك فى وقفة 2 مايو" و (صوت العمال طالع طالع).

فالبنـاء الاجتمـاعى للمجتمـع المصـرى يشـهد بنيـة ديناميـة تتحـدد فـى ضـوء

العلاقة بين الخاضع والمسيطر وفى ظل سيادة ثقافة فرعية احتجاجية تناشد ضرورة الخروج على السلطة القائمة،هى التى تجعلنا بصدد تشريح الواقع الاجتماعى الذى افرز تلك الثقافة حتى نميط اللثام عن العوامل والمتغيرات التى جعلت العمال يعيدوا إنتاج قوتهم بعيداً عن مؤسسات الدولة الرسمية .فنحن أمام ثقافة اجتماعية تجاوزية عقلانية جسدتها الاوضاع القائمة كأداة للمقاومة تسعى إلى هدم كل ماهو قائم لتكريس أخر جديد فالاحتجاج ظاهرة اجتماعية تنفعل مع كل ماهو قائم فى الوجود الاجتماعى ومن ثم تعبر عن وعى جمعى حقيقى بما حاق بهم من ظلم وعدم اشباع احتياجاتهم وتهميشهم على مختلف الصعد. ووفقاً لاحصاءات مركز الارض لحقوق الانسان نجد ان الاحتجاجات فى النصف الأول من عام 2005 تنوعت بتنوع القضايا التى خرجت من اجلها جموع العمال والمتظاهرين اذ حظى التجمهر نحو 52.5% وجاء الاعتصام يسجل 26.2% أما الاضراب فكان نصيبه حوالى 21.3% شملت 21 محافظة .[1]

وفى عام 2006 بلغت احتجاجات العمال 37 احتجاجاً من جملة 89 احتجاج شهدته مصر أى نسبة 41.6% سجل فيها قطاع الاعمال 37.4% من حجم الاحتجاجات يأتى بعده القطاع الحكومى بنسبة 36.5% وذلك نتيجة للسياسات التى حاقت بأوضاعهم وتسببت اما فى تدنى مستوى معيشتهم أو تسريحهم من العمل أو عدم حصولهم على حقوقهم وشهد عام 2007(354) احتجاج للعمال والموظفين من جملة (389) احتجاج.

و اذا ما عدنا الى الارقام الاحتجاجية حسب تقرير مركز الأرض فانها بحاجة الى التدارس الموضوعي الذي يتعامل معها كحقيقة واقعة لا من خلال دفن الرؤوس في الرمال، بعد ان وصل مجملها ابان ثورة 25يناير الى 327 احتجاجا في القطاع العام بنسبة 47.3% منها وفي القطاع الخاص 314 احتجاجا بنسبة 45.4% اي ان حالة التذمر تكاد تكون متساوية بينهما مع زيادة ملحوظة وتثير التساؤل فيما يتعلق بالجهات الرسمية، اما من حيث طبيعتها فكان من نفذ منها الاضراب والاعتصام 83.2% بواقع 575 فعلا احتجاجيا ومن هددوا بذلك 14.6% بواقع 101 تهديد، في حين تطورت على نحو ملموس حالات العمال الذين عمدوا الى ايذاء النفس او الانتحار او من حاولوا ذلك لتبلغ خمس عشرة حادثة اي ما نسبته2.2%وهذامايفترض التوقف عنده مطولا.
لما كانت مطالب المحتجين تتوزع بين 40.8% لزيادة الاجور يليها توسيع قاعدة المنافع من علاوات وتحسين لشروط العمل والشمول بالتأمين الصحي بنسبة 20.7% وعلى الانظمة والقوانين بنسبة 16.1% وتثبيت العمل لعمال اليومية بنسبة 9.4%، فان الاكتفاء بالتعامل مع هذه الظواهر المقلقة عن طريق ادارة الظهر لها وفق مقولة "ليفعلوا ما يريدون ولن يجدوا تجاوبا"، يعني ان مجرد صم آذان المسؤولين عن سماع الاصوات الاحتجاجية سواء كانوا يمثلون جهات حكومية ام

خاصة، انما يعمق من الهوة التي تزداد اتساعا بين يوم وآخر لتشكل صراعا دائما بين فئات المجتمع عوضا عن التوافق الذي يؤمن الاستقرار في القطاعات العمالية والانتاجية. !

أولاً: موضوع البحث وأهميته وإشكاليته:

1-موضوع البحث

يشير بلومر الى أن الحركة الاحتجاجية هى ذلك الجهد الجماعى الرامى الى تغيير طابع العلاقات (Tilly , 1973,P4) الاجتماعية المستقرة فى مجتمع معينفالحركات الاحتجاجية هى فى نظره مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند الى احساس بعدم الرضا عن النمط السائد، والرغبة فى اقامة نسق جديد والشرط المؤسس لأية حركة احتجاجية يظل مرتبطا بفعل التغيير المستمر " كتحول فى الزمان يلحق بطريقة لا تكون عابرة بنية وصيرورة النظام الاجتماعى،لمعرفة مايعدل او يحول مجرى تاريخها"، والحركة الاحتجاجية لا تكتسب شرعية الوجود إلا اذا جعلت التغيير شرطا وجوديا لها، وإلا سقطت عنها عناصر المعنى.

و لقد شهدت مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية العديد من الإضرابات والمظاهرات العمالية المطالبة بالإنصاف من قبل الدولة .. والتي تتمثل أغلبها في الاحتجاج ضد تعسف الإدارات والفساد الإداري وهو الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج في المصانع بنسبة 30% خلال الثلاث سنوات الماضية وتأتي هذه الاحتجاجات العمالية كتعبير صريح عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلاد. وكنتيجة لجملة من العوامل تضافرت مع بعضها البعض لتدفع أعدادا كبيرة من العاملين للاحتجاج على ظروف عملهم الصعبة. ومن هذه العوامل تراجع ظروف وشروط العمل لغالبية العاملين في مصر حيث الانخفاض الملموس في معدلات الأجور والحد الأدنى لها،وعدم تمتع قطاعات واسعة منهم بالحقوق العمالية الأساسية التي نصت عليها تشريعات العمل المصرية وتشمل ساعات العمل اليومي والإجازات السنوية والمرضية والرسمية وتوفر وسائل الصحة والسلامة المهنية والاستفادة من التأمينات الاجتماعية التي توفرها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وغياب التأمينات الصحية وغيرها من شروط العمل اللائق. هذا إلى جانب حرمان غالبية العاملين بأجر في مصر من حق التنظيم النقابي، إما بسبب التشريعات العمالية التي تحرم قطاعات واسعة منهم من حق التنظيم النقابي لأسباب مرتبطة بنظام التصنيف المهني الصادر عن وزير العمل، والذي حدد المهن المسموح لها الانتساب لنقابات، وإما بسبب ضعف غالبية النقابات العمالية المصرية وتقوقعها على ذاتها لتعيد إنتاج القيادات نفسها، وعدم اكتراثها بالمشكلات الحقيقية التي يعاني منها العمال فى مصر .

وترافق ذلك مع زيادة وعي قطاعات واسعة من العاملين بأهمية اتخاذ زمام

المبادرة للدفاع عن حقوقهم دون الأخذ بعين الاعتبار القيود القانونية التي تحظر تشكيل نقابات وتحظر التجمع دون إذن مسبق من وزارة الداخلية أو الجهات الرسمية ذات العلاقة، أو انتظار مساعدة من أية جهة أخرى سواء كانت الحكومة أو النقابات العمالية أو استجداء أصحاب العمل أو المسئولين الحكوميين. الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن هذه القيود القانونية لم تعد تتلاءم وطبيعة التحولات والتغيرات التي يعيشها المجتمع المصرى .

وتعززت ثقة العاملين بأنفسهم وبقدرتهم على تغيير واقعهم الصعب والبائس خلال الأشهر الأخيرة بعد التحولات الجذرية التي حدثت في مصر بعد ثورة 25 يناير والحراك الاجتماعي والسياسي غير المسبوق في المنطقة باتجاه تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية .

حيث أن ثقافة الاحتجاج كسلوك اجتماعى ضد عناصر والاستبعاد والاستغلال من قبل السلطة السياسية فى الازمة الراهنة جعل العامل يكسر حاجز الخوف ويعى بقيمته كإنسان له حقوق وكرامة .

كما يعكس العدد الكبير للاحتجاجات العمالية في العام من 2010 إلى 2013، تناميا واضحا في الاحتجاجات العمالية وظهورها كثقافة اجتماعية، عززها إحساس الطبقة العاملة بحجم الظلم الذي تتعرض له، إلى جانب إحساسها بالقدرة على التغيير.

كما ان هناك عوامل ومتغيرات عدة تحدد نطاق تأثير الاحتجاجات. فبالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي، تبرز عوامل أخرى مثل طبيعة القضايا محل التظاهر، ومدى أهميتها، سواء بالنسبة للمحتجين أو بالنسبة لصانع القرار، وكذلك توقيت المظاهرات والاعتصامات وطبيعتها، ومستوى المشاركة فيها، ومدى إصرار المتظاهرين أو المعتصمين على الاستمرار في هذا السلوك، مهما تكن التكلفة المترتبة على ذلك، والمواقف الخارجيةو الدولية تجاه هذا السلوك. ومحصلة التفاعل بين تلك العوامل تنتج لنا أنماطا متعددة ومختلفة من الاستجابة.

فيمكن النظر إلى ظاهرة الاحتجاج بحسبانها مشهداً ثقافياً بواقع إجتماعى معين جاء مع خروج مؤسسات المجتمع المدنى عن صمتها حيث أن المجتمع المصرى يعيش فى الفترة الراهنة مرحلة من الأحباط خاصة مع تناقص فرص إشباع الاحتياجات الاساسية مع تردى الاوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى فرضتها التحولات والمتغيرات التى يشهدها المجتمع المصرى فى زمن العولمة التى ساهمت فى تأجيج الظلم وسوء العدالة الاجتماعية.

هكذا دلفت الطبقة العاملة إلى القرن العشرين وتتلمس طريقها إلى الحركة الفاعلة دفاعاً عن مصالحها الجماعية فى أجور وشروط عمل اكثر عدلاً .

فالحركات الإجتماعية لا تنشأ من فراغ ، وإنما تجد جذورا لها في النسق المجتمعي الذي تنمو فيه، وهو ما يتطلب بناء مقاربات أكثر أصالة وعمقا في أثناء

التحليل السوسيولوجي لها.

ثانياً :أهمية البحث :

تتجلى أهمية البحث الحالى من التحدى الذى تفرضة المرحلة التى تحياها الشعوب العربية ومنها مصر فى الوقت الراهن . فالواقع الاجتماعى يلعب دوراً مهما فى مثل هذه الحركات الاحتجاجية من حيث الاسباب والآليات والاثار لذا تمثل دراستها واجباً اكاديمياً واجتماعياً .

استنادا إلى ذلك فإنه لكى نرسم الصورة البنائية للأحتجاجات العمالية على خلفية سياقها الإجتماعى والبنائى فإننا نجد تحليل الواقع ينبغى أن يضم عدة عناصر أساسية يتمثل العنصر الأول فى طبيعة الواقع الإجتماعى الذى توجد فى إطاره الاحتجاجات العمالية لبحث المتغيرات التى لعبت دورا فى تشكيل هذا الواقع وأثرت من خلاله على بناء تلك الاحتجاجات وفاعليتها والطبيعة الأساسية لهذه المتغيرات من خلال مقاربة تفسيرية للواقع الاجتماعى والثقافى ويتمثل العنصر الثانى فى محاولة فهم آليات الحركات الاحتجاجية للعمال والتفاعل الاجتماعى مع الاحداث الداخلية والخارجية بين الخاضعين والمسيطرين .واخيرا رسم استراتجية تأسيسية (أو تقديم مبادرة) لحل أزمة الاحتجاجات العمالية الراهنة.

ثالثاً: إشكالية البحث:

يبدو أن ناقوس الخطر يدق ولكن ما من سامع فالمراقب لتطور الاوضاع الاجتماعية فى مصر يعرف ان الوضع أصبح حرجا فالاحتجاجات العمالية فى تزايد مستمر وهو ما تبرهن عليه الاحصاءات الاخيرة فوفقاً لتقارير مركز الدراسات الاشتراكية الخاصة بالحركة العمالية فإن عدد الاحتجاجات فى تزايد منذ 2002 حيث بلغ عدد الاحتجاجات 756 احتجاج فى عام 2007و708 فى عام 2008 و588 احتجاج حتى سبتمبر 2009 فى حين كان عددها لا يتجاوز المائة احتجاج خلال العامين 2002-2003 واستمر هذا الارتفاع فى عدد الاحتجاجات خلال عام 2010 حيث بلغ عددها 387 احتجاج خلال ربع الاول من العام ووفق لمؤسسة الأرض لحقوق الانسان شهدت مصر فى الفترة مابين مايو 2011 ونهاية ابريل 2012 مايقرب من 1370 احتجاجاً. وهذا يعكس وضعاً غير متوازن تحققت مكاسب سياسية نسبية ولم تتحقق فيه اى مكاسب إجتماعية بل ان هناك خسائر لمكتسبات إقتصادية واجتماعية حققها العمال مسبقاً . ففى الوقت الذى استعد فيه العمال لتنظيم أنفسهم والتفاوض مع المسؤولين فى مايخص حقوقهم المشروعة لم يعيرهم أحد إنتباهاً فالمجتمع المصرى مقبل على أزمات أعمق فى هذا المجال يمكن أن تؤدى إلى تهديد الأمن القومى والاجتماعى والانسانى بسبب اتساع دائرة المشاركين فى الاحتجاجات . كما انه مؤشر خطير يهدد الاستثمار المحلى ويقطع الطريق امام الاستثمارات الاجنبية الجديدة .فى مرحلة دقيقة من تاريخ مصر تحاول فيها الوقوف

على أقدامها فى ظل ماتواجه من مشكلات كبيرة تعرقل نموها.ففى حالة استمرار غلق المصانع بسبب المطالب الفئوية وغياب الامن مثل واقعة مصنع فرج عامر فى فبراير 2013 ستكون الخسائر الاقتصادية بالملايين وسوف يسرح عدد كبير جدا من العمالة مع ضرورة الحفاظ على الاستثمارات القائمة فى مصر خاصة بعد خروج عدد كبير منها فى 2011 و2012 يقدر بـــ15 مليار جنيه. **ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية البحث فى تساؤل رئيسى وهو:**

كيف تستطيع الحركات العمالية الاحتجاجية بعد ثورة 25 يناير أن تجعل التغيير شرطا وجودياً تكتسب عبره شرعية وجودها من خلال اعادة الثقة بين العامل والنقابات؟ وهل يمكن تحويل الاحتجاجات العمالية إلي مشاريع جماعية تستهدف إقامة نظام جديد يتأسس علي قاعدة تحسين نوعية الحياة وجودتها من خلال التفاوض والحوار.

رابعاً: أهداف البحث :

1- تحليل وتشريح الاسباب والمتغيرات المرتبطة بالاحتجاجات العمالية .
2- رصد ملامح الاحتجاجات العمالية وآلياتها.
3- التعرف على الاثار المترتبة على الاحتجاجات العمالية.
4- رسم استراتجية تأسيسية (أو تقديم مبادرة) لحل أزمة الاحتجاجات العمالية الراهنة.

خامساً: تساؤلات البحث :

1- ماهى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى أدت إلى أزمة الاحتجاجات العمالية ؟
2- ماهى ملامح الاحتجاجات العمالية وآلياتها ومظاهرها ؟
3- كيف يمكن الخروج باستراتجية تأسيسية (أو تقديم مبادرة) لحل أزمة الاحتجاجات العمالية الراهنة؟

سادساً :مفاهيم البحث :

1- الاحتجاجprotests

يعد مفهوم الاحتجاج من المفاهيم المثيرة للجدل وعدم الأتفاق خاصة فى التبصر بطبيعة مايرتبط بها من أفكار التغيير والتحولات المجتمعية، وفى رصد أهدافها وغاياتها، وهو ماينعكس على طبيعة المفاهيم المرتبطة بها. فعلى سبيل المثال هناك من يربطها بالأفعال الاجتماعية التى تتخذ فكرة محورية وتسعى إلى تغييرها ليس بالعنف ولكن من خلال المساومة والضغط والمقاومة وهو مايجعل التغيير لديها ليس كلياً، وأنما هو فقط تغيير جزئى .

(Kriesberg.(ed), , 1981,P58)

نتيجة لحالة السخط والاستياء التى تولده السياسات العامة للدولة . وعدم الرضا الشخصى والفئوى ، فإن التوازن الشعبى يغير من نفسه ليعبر عن الصراع بين مكونات النسيج الاجتماعى فهى تعطى لذاتها الشرعية فى التعبير عن وعيها بما حولها.وهناك من يخلط بين الاحتجاجات وآليات أو صور التعبيرعنها ومن أهم اشكال ومظاهر الاحتجاج والتى تختلط على العامة :

أ- المظاهرات وهى : تجمع سلمى حاشد للتنديد بشئ ما او المطالبة به فى وقت واحد مع حمل الشعارات واللافتات والسير بالتجمهر فى الطرقات العامة او داخل مكان العمل.

ب- الاضراب وهو :التوقف عن العمل الحكومى أوالعمل الخاص للمطالبة بحق من الحقوق ويكون فى زمن واحد وفى يوم واحد لالحاق الخسائر ولا يتم الرجوع للعمل إلا بتلبية المطالب وهو أقصى انواع الاحتجاج السلمى .

(Giddens A.and Held D. (eds), , 1982 p.142)

والاضراب هو "امتناع جماعى مؤقت عن العمل الواجب على العمال بمقتضى العقود المبرمة مع رب العمل أو إلتزاماتهم اتجاه والذى يحدث نتيجة لوجود خلافات بين الطرفين وبنية الرجوع إلى العمل بعد حسم الخلافات .(إبراهيم محمود ،2002، ص 58)

أن تعريف الحركة الاحتجاجية يثير الكثير من الاختلافات ، تبعا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية ، إلا أن الاختلاف لا يبدو محتدما حول تحديد ملامحة، بالرغم من الجدل الذي أثير حول تحديد مفهوم موحد وواضح له. فأغلب التعاريف تؤكد أن الأمر متصل بجهود جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددة يسعون إلي تحقيقها بمقاربة جماعية محددة ، وأن الأمر يتصل أيضا بوجود معايير مقبولة اجتماعيا ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي . كما يتسم الاحتجاج في غالبيته بالإدارة الواعية للأعضاء علي اعتبار أن التغيير يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب ، هذا بالإضافة إلي وجود حد أدني من التنظيم كخصيصة مميزة للحركة الاحتجاجية.

ويعتبر الاحتجاج حركة دفاعية ضد التسلط والسيطرة وهو ما يؤدى إلى التكيف والاستسلام حينا او المقاومة حيناً آخر ومن آليات الاحتجاج(التمرد - المقاومة - الاعتصام - الاضراب) .

والاحتجاج وفقاً لادبيات علم الاجتماع هو الجهد الجماعى الرامى إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة فى مجتمع معين ، فالحركة الاجتماعية تتمثل فى مشروعات وجهود جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند إلى احساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة فى إقامة نسق جديد، على أن تضمن العناصر

الأساسية لبقائها ونجاحها المتمثلة فى الاستمرار،التنظيم، الوعى والتغيير.

ويؤكد فرانسوا شارل ان الحركة الاجتماعية هى بمثابة "فعل جماعى للاحتجاج بهدف اقرار تغييرات فى البيئة الاجتماعية أو السياسية"، فالأمر يتعلق بـــ" جهود منظمة يبذلها عدد من الناس بهدف التغيير أو مقاومة التغيير فى المجتمع".

الاحتجاج هو من وسائل التعبير وإبداء الراى الاربعة المتمثلة فى وسائل فردية ووسائل جماعية ووسائل شفاهية واخرى مكتوبة ، وهى وسائل تتداخل بحيث يتم التعبير الشفهى او التصويرى ، ذلك بالاضافة إلى أن الاحتجاج يتم مصحوباً بهذه الوسائل التعبيرية فى الشارع العام بشكل وقفة او اعتصام او مسيرة او تجمع خطابى على مرأى ومسمع ممن حضره .

الاحتجاج هو ثقافة التعبير عن الحقوق فهو مجموعة الاعمال المناهضة لأى سلطة تنتزع من ذوى الحقوق حقوقهم سواء كان ذلك الخطأ متعمدا من قبل هذه السلطة أو لا وتهدف هذه الاحتجاجات إلى المطالبة بالحقوق المشروعة وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات مشروعة كمشروعية الحقوق بعينها إلى أنها تكاد تنعدم فى ظل الانظمة الديكتاتورية والقمعية .

وعبرت المراحل التى مرت بها الحركة الاحتجاجية المصرية عما يمكن ان يطلق عليه الاحتجاج الاصلاحى وهو عبارة عن موجات متتالية ومتطورة من الاحتجاجات المختلفة وتتمثل هذه الطبيعة فى تغيير أو إصلاح جانب معين من جوانب المجتمع وفقاً لرؤية الافراد المشاركين فى الاحتجاج، وبخلاف الاحتجاج الإصلاحى ، يوجد الاحتجاج الثورى ، والذى يهدف إلى إعادة بناء النظام الإجتماعى والسياسى برمته ، ويتحدى الأسس والمعايير الموجودة ، ويفترض خطة جديدة للقيم والمعايير الاجتماعية والسياسية ، وقد يبدأ الاحتجاج الثورى من خلال الاحتجاج الإصلاحى بطريق الصدفة وتوجيه الظروف الواقعية التى أحاطت بحركة الاحتجاج (رجب ، 2010 ص40)

أن تعريف الحركة الاحتجاجية يثير الكثير من الاختلافات ، تبعا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية ، إلا أن الاختلاف لا يبدو محتدما حول تحديد خصائصها المحتملة ، بالرغم من مجمل النقاش الذي أثير حول نحت مفهوم موحد وواضح للحركة الاحتجاجية . فأغلب التعاريف تؤكد أن الأمر متصل بجهود جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددة يسعون إلي تحقيقها بمقاربة جماعية ، وأن الأمر يتصل أيضا بوجود معايير مقبولة اجتماعيا ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي . كما تتميز الحركات الاحتجاجية في غالبيتها بالإدارة الواعية للأعضاء علي اعتبار أن التغيير يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب ، هذا بالإضافة إلي وجود حد أدني من التنظيم كخصيصة مميزة للحركة الاحتجاجية.

المفهوم الاجرائى للاحتجاج

هو طريقة للتعبير عن رأى عمال المصانع اعتراضا على أوضاع غير مرغوب فيها من عدم توافر الأجور عدم المساواة بين العمال.،الفساد الادارى...إلخ. والمطالبة بتغيرها.

2-العمال Labor

العمال هى فئة من المجتمع تبيع قوة عملها من خلال عملية التبادل التى تحكمها آليات السوق . وحتى يتحقق ذلك اننا نجد ان العمال تنظم علاقاتها بأصحاب الأعمال من خلال العلاقات التعاقديةداخل المجتمع الصناعى.

3- الواقع الاجتماعى Social reality

ورد لفظ "واقع" بمعني: قائم، وكائن، ومتحقق ، وثابت أو حاصل لا محالة كقول الله تعالى: (إن عذاب ربك لواقع) (الطور: الاية رقم 7)

يرى أنصار الاتجاه الوظيفي أن الواقع الاجتماعى عبارة عن مجموعة من الأنساق المترابطة مع بعضها البعض فأي تغيير يحدث في جزء يؤثر في الجزء الآخر و المجتمع عبارة عن منظومة من الأنظمة" الأسري - الاجتماعى- الثقافى- السياسي - القانونى–الاقتصادي...الخ، فعند حدوث خلل في احدهما تحدث المشكلات الاجتماعية ويتزعزع الاستقرار الاجتماعى .(عمر، 2006،ص255)

اما انصار الاتجاه الراديكالى فيرون الواقع الاجتماعى ينقسم إلى بنائين فوقى وتحتى فالواقع المادى هو الذى يشكل الوعي مما يعني أنّ القاعدة الاقتصادية (من قوى الإنتاج وعلاقاته) هي أساس تشكيل نمط الإنتاج وتطوره، ووصف الأولى بالبنية التحتية والثانية بالبنية الفوقية حيث تشمل الأخيرة النظم السياسية والتشريعية والثقافية والمعرفة والأفكار (الوعي الاجتماعي) بكل ارتباطاته وتنطوي العلاقة الجدلية بين البنائين على علاقة تبادلية ولو أنّ تشكيل نمط الإنتاج وتطوره أساساً يعتمد على القاعدة المادية التحتية.

فتغيير وسائل الإنتاج أسرع من تغيير علاقات الإنتاج فيحدث تناقض مصلحي بين مالكي وسائل الإنتاج والعمال فالمالكين يريدون المحافظة على العلاقات القائمة واستمرارها في حين يريد العاملون التغيير وهنا تظهر التقسيمات الطبقية التي خلقتها علاقة كل من الطبقتين بعملية الإنتاج فينقسم المجتمع إلى طبقة مالكة وأخرى غير مالكة تعمل بأجر ويعترف ماركس بوجود جماعات هامشية ليس لهم دور في العملية التاريخية ووصفهم بالفلاحين والحرفيين إلا أنّه عاد واستثنى أنه يمكن استقطاب غالبيه أمثال هؤلاء إلى إحدى الطبقتين الأساسيتين.

ويرى البحث الحالى أن الواقع الاجتماعى حصيلة البنائين التحتى والفوقى دون تلك الثنائية فمفرادات البنائين تشكل الواقع الاجتماعى فى علاقة تفاعلية متبادلة

التأثير و التأثر .

سابعاً:المنطلقات النظرية والفكرية للبحث (مقاربات نظرية):

إن الحركة الاجتماعية تفترض درجة معينة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير ، وهذا مايلح عليه غي روشي مبرزاً " أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن فى جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة" وهذا مايقود الى الاعتراف مرة أخرى بحساسية عنصر القضية الموجبة والمولدة للحركة الاجتماعية؛ فكل حركة تعمل من أجل قضية معينة، وتحتج اساسا من أجلها. ومنه يمكن الأنتهاء الى أن الحركة الاجتماعية لا تكتسب مبناها ومعناها بعيدا عن الحد الأدنى من التنظيم ووضوح الأهداف وشرط القضية، وقبلا وجود جماعة تؤطرها قيم ومعايير تتحقق حولها درجة من الأجماع.

ويمكن عرض بعض المقولات النظرية التى ستشكل مقاربة نظرية لفهم وتفسيرالحركات الاحتجاجية:

1- (نسق القوة عند بارسونز) ثمة علاقة بين مفهوم القوة وبين مفهومات التأثير والنفوذ والضبط والمشاركة فى صنع القرار.

إن السلطة تدير حياة الجماعات من خلال الغياب والاستبعاد وتملك قوت الحياة وفرض الاجراءات والتقنيات السلطوية التى تفرض قوة الأنضباط وإقصاء المتمردين وذلك وفق استخدام آليات ووسائط الدولة.

(Giddens Debates, 1992,p254)

ولكن يفند فوكو دور الوعى المعرفى ومسئوليتة عن استعباد الأنسان وان القوة هى هيمنة عنصر على أخر أو جماعة على أخرى بحيث يجرى مفعولة بالتدريج فى النسيج الاجتماعى كله. (العبادى، 1994،ص56.)

ويؤكد ذلك المقولة الماركسية من تحول " طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها وهو التحول الذى يشير إلى نضال الطبقة العاملة من امتلاك وعيها من خلال النضالات العديدة التى تقودها . فحسب نظرية الوعى الزائف ، فأن القوة المسيطرة تعمل دوما على إخضاع الاخرين لها،واعتبار ان ماهو قائم هو نظام مثالى وطبيعى ولا مفر منه،وبالتالى فأن على الخاضعين أن يذعنوا لكل ماتم ترتيبه، ذلك ماندعوه بالممارسة المفتوحة للإكراه والتأثير والواقع أن هذا يتطلب مجموعة من الآليات يأتى فى مقدمتها وضع وصياغة القوانين والعقوبات ، وزيادة عمليات الرقابة التى تقوم بها وسائط الدولة مثل المؤسسات العقابية والإعلامية والتشريعية والتعليمية والشرطية .(محمود، ، 2002،ص17)

2- مقولات نظرية البنيوية الماركسية لوى التوسير) Althusser Marxism structuralism.

(مدرسة فرانكفورت) النظرية النقدية (critical theory) ماركيوز

وهابرماس وفيلمر الذين يرون أن الحياة الاجتماعية ماهى إلا عملية تاريخية قمعية يستطيع فيها العقل النقدى ان يحرر المجتمع الانسانى وكل مايعوق تطوره وتقدمه من خلال نقد النظام الاجتماعى والبحث عن تناقضاته الاجتماعية بغرض ايجاد بديل عنه تنتفى فيه هذه التناقضات بهدف ايجاد المجتمع المتكامل الخالى من التناقض والمتسم بالتكامل والاستقرار(كمال ، 2005، ص112). وكذلك الاستغلال والتوزيع غير العادل للثروات فالماركسية ترى ان للطبقة العاملة دور ثورى فعال فى إنهاء أسباب استغلالهم من خلال ذلك الوعى.

كما أوضحت جيل أومفدت G.omvedt أهمية صياغة علاقة التضامن بين كل المستغلين والمضطهدين فى كل المجالات الاجتماعية بما يضمن وجود الائتلاف القوى بينهم وبناء الجسور التى تعزز مشاركة النقابات وكل طوائف المجتمع من أجل الضغط للحصول على إشباعاتهم الاجتماعية(Omvedt G., k, 1993,p9, p32.)

ومن هنا يمكن التأكيد على ضرورة وجود تنظيم كخصيصة مميزة للحركة الاحتجاجية .

3- نظرية تعبئة الموارد ، التي تبلورت في الستينيات من القرن الفائت ارتكانا علي فهم خاص يبحث في انبناء الحركات الإجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموراد الاقتصادية والسياسية والتواصلية ، التي تتوافر للأفراد والجماعة المنخرطة في الفعل الاحتجاجي ، بدون إغفال القدرة علي استعمال هذه الموارد . وقد ظهرت الإرهاصات الأولي لهذه النظرية في أمريكا في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الإجتماعية ، خصوصاً مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة . ويعد أوبرشال (Oberschal) وغامسون (Gamson) وتيلي وماركاثي زالد (M.zaid) من ابرز منظري هذه الاتجاه) ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الحركات الإجتماعية هي إستجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثاً في المجتمع،وعليه لا يتوجب إعتبارها مؤشرات للإختلال الإجتماعي ، بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الإجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية . لهذا تعير هذه النظرية جنباً كبيراً من الإهتمام للعلائق القائمة بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي لإكتشاف جدوى التأثير والتأثر بين الإحتجاجي والسياسي (Omvedt G 1993,p9وذلك من خلال الهوية الاجتماعية التى تشير إلى تعريف الذات من حيث العضوية فى فئة اجتماعية مما يجعل الناس يشعرون ويفكرون ويتصرفون كأعضاء فى مجموعة معينة فالكل يملك وعيا متشابها ومصيرا مشتركا وعندما تسيس الهوية الجمعية تصبح المحرك للفعل الجمعى الفئوى للاحتجاج وهو عادة يبدا بالوعى بالمظالم المشتركة، ويحمل معه ضمنيا صراع على السلطة كسلسلة متعاقبة من الاحداث المسيسة التى تحول تدريجيا علاقات الجماعة ببيئتها الجماعية حيث تتشكل خيارات تكتيكة من خلال الهوية مثل اضرابات العمال واحداث الشغب والفوضى ضد البوليس(لينين ، 2012، ص 5)

ومن العرض السابق يتضح فشل البنية الاجتماعية فى إنتاج اتفاق عام ، فهناك حالة من الصراع المستمر على القواعد والمصالح ،والجدل حول المثل العليا والمبادئ الفاضلة كحالة بديلة عن حالة الاتفاق العام هنا ينسج كل فاعل على منوالة ، ويقدر الصواب والخطأ فى عمليات التفاعل اليومى فى حالة من الاغتراب عن معايير الجماعة التى لا تحقق له اهدافه ولا تشبع له حاجاتة مما سبب فى إنتاج صور من العنف الفردى والجماعى ، وهناك إمكانية لانفجار البنية الاجتماعية عند الأطراف على نحو غير متوقع (زايد 2006.،ص165)

فتناقضات البنية الاجتماعية المصرية عملت كعوامل قوية لانتشار الفساد بين الشرائح المختلفة فى المجتمع المصرى العليا ، والوسطى، والدنيا ، بدرجة لم يعرف مثيل لها فى الفترات السابقة،فلقد ساعدت هذه البنية على التزاوج والمصاهرة بين المال والحكم ،بين من له سلطة اتخاذ القرار، ومن لديه مصلحة أكيدة فى نوع القرار الذى يجرى اتخاذه من جهه وبين شرائح اجتماعية بعيدة عن السلطة يتم تهميشها واستبعادها واستغلالها.فالحركات الاحتجاجية ترتبط بدرجة الوعي والتنظيم وهي دائمة بدوام اللامساواة في توزيع السلطة لأنّ حلّ المشكلات والتناقضات يولد مشكلات وتناقضات جديدة وهكذا يمكن رؤية عملية التغيير كعملية أساسية مستمرة نتيجة العلاقات الجدلية بين أطراف الصراع وبين من يملكون السلطة والخاضعين لها وتبرز هنا معضلة الموائمة بين ظهور الصراع وبين طرق ووسائل التعبير عنه رغم وجود شرعية القوة ممثلة في مفهوم السلطة لأنّ هذه الشرعية قامت في ظرف فرضت ممن يملكون القوة وبما تتفق مع مصالحهم وتناقض مصالح الخاضعين مما يجعل قبول الخاضعين لها مرهوناً بتغير الظرف الذي قامت فيه ، كما يمكن أن تتدخل عوامل في تشكيل أوجه الصراع كوجود نظام يتضمن طرقاً قانونيةً تؤطر بدائل شرعية لفعل الصراع كالمفاوضات أو اللجوء للقانون أو المظاهرات والإضرابات لأنّ عدم وجود مثل هذه الطرق والوسائل الشرعية قد يؤدي إلى أعمال العنف أو الثورة .

وهذا ما اشارت إليه مقولات نظرية الحرمان النسبى Relative Deprivation التى هدفت إلى تفسير الدوافع التى تؤدى إلى التمرد الاجتماعى والسياسى والتى قد تصل إلى درجة الثورة ومؤسس هذة النظرية (Ted Gurr) فى كتابة(Why men Rebel)يشرح أن كل مجتمع لديه نوعيين من الآليات التى تؤثر فى حالة الرضا أو الاحساس بالحرمان لدى الشعوب وفئات المجتمع الآلية الاولى :هى التوقعات أو التطلعاتvalue Expectationsوالثانية هى الامكانيات Value Capabilities. وعادة ما تمر المجتمعات بمراحل ترتفع فيها مستويات التوقعات والتطلعات مثلما حدث بعد ثورة 25 يناير حيث ارتفع مستوى التطلعات والطموحات بتحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء حالة الفساد والظلم والحرمان ووفقاًلمقولات تلك النظرية فأن احتمالات الاحتجاج والتمرد تتزايد عندما تتسع الهوه

بين التوقعات والامكانيات ويرى Gurr ان احتمالات حدوث الاحتجاجات تتزايد عندما تكون التوقعات الاجتماعية بشأن حياة أفضل آخذه فى التعاظم بينما تكون الامكانيات المتاحة لتحقيق تلك التوقعات إما ثابتة وإما أخذة فى التناقص وذلك ماحدث عندما استمرت حالة التوزيع غير العادل لثورة وعدم تحقيق اى من مطالبها واهدافها .

لقد تعذر تشريح الحركات الاحتجاجية ، وذلك في سياق الصراع الأيديولوجي الدائر بين معسكر شرقي منتصر للاشتراكية ، ومتمثل لهذه الحركات كفعل تاريخي حاسم ، ومعسكر غربي مؤمن بالرأسمالية أفقاً ومعتبر هذه الحركات دليلاً علي إخفاقات السلم الإجتماعي والاستقرار السياسي . إلا أن بالرغم من ذلك . فقد تواصلت المقاربات والتحليلات التي تصر علي التحرر من ثقل الإيدلوجيا في الفهم والتفسير ، أملاً بإنتاج مقاربات موضوعية لهذه الحركات ، كأشكال ومضامين اجتماعية تعبر عن فاعلية إنسانية لتغيير الواقع والمواقع والمصالح.

ثامناً منهجية البحث : سوف يتبع البحث استناداًإلى ما كتب فى الموضوع فى فترات زمنية متباينة بآدبيات علم الاجتماع .المنهج التحليلى: دراسة وتحليل الواقع الاجتماعى للمجتمع المصرى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وقانونياعبر مدخل المقاربة التفسيريةInterpretive Approach (Burton, 2000,pp301-335) حيث استكشاف المبادئ التي تنظم الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والانسانية بصفة عامة و تؤدي إلى حدوثها حتى يمكن على ضوئها تفسيرها و ضبط نتائجها و التحكم بها .

إن تراجع القدرة التفسيرية لمجموعة من الإطارات التنظيرية والمفاهيمية الكلاسيكية الخاصة بالحقل الاجتماعى (المقاربة الواقعية والمثالية..) أدى إلى ضرورة البحث عن مقاربة جديدة للتنظير الاجتماعى تدمج مختلف الحقول المعرفية المعنية لمحاولة فهم تعقد النظام الاجتماعى الراهن وتكون أكثر اقترابا من إستقراء مختلف الظواهر المعقدة للواقع السوسيواقتصادى،فلا يمكن لأي مقاربة منفردة أن تستوعب التعقيد المميز لتصاعد الحركات الاحتجاجية ابان ثورة 25 يناير وذلك لدراسة وتحليل أسباب تصاعد الاحتجاجات العمالية ونتائجها من خلال تحليل وتشريح الواقع الاجتماعى المصرى. ومحاولة الوصول إلى مبادرة أو تصور مقترح لحل الأزمة الراهنة المتمثلة فى استمرارية وتصاعد الاحتجاجات العمالية .

تاسعاً : خطة البحث

للإجابة على تساؤلات البحث وتحقيقاً للأهدافه سيتم تقسيم البحث إلى المباحث الآتية:

المبحث الاول :مقاربة تفسيرية للأسباب والمتغيرات المرتبطة بالاحتجاجات العمالية .

1- الاسباب

إن تصاعد وتيرة الاحتجاجات بوازع احدى متغيرين أما الاصلاح السياسى والدعوة لاطلاق الحريات او ضنك العيش والغلاء وارتفاع الاسعار وعدم مناسبة الاجور مما اعطى الاحتجاجات زخما اكبر وانتشار اوسع وأصبحت اكثر تهديداً لأمن نظام الحكم والنظام الاقتصادى .

لا جدال ان المجتمع المصرى عايش مشكلات اقتصادية ومالية من نوع خطير فبإصدار قانون قطاع الأعمال العام رقم 203 لعام 1991 والذى بمقتضاه تخلت الدولة عن دعم القطاع العام ماليا وشرعت فى تصفية شركاته ، بدأت عمليات تسريح أعداد كبيرة من عمال وبالأخص العمالة المؤقتة أو التى بعقود تجدد سنويا، ناهيك عن الاتجاه لتقليل حقوق العمال الدائمين وبالتحديد فيما يتعلق بالأجور المتغيرة والتى تمثل نسبة كبيرة من أجر العامل تتجاوز أجره الأساسى بأكثر من مرة ،فضلا عن تأخر صرف الرواتب.

ويتضح جليا الارتباط بين الحركة الاحتجاجية وسياسة الخصخصة فى المطالب التى يطرحها العمال فى احتجاجاتهم. فقد سيطرت الموضوعات المتعلقة بالأجور وخفض الحوافز وصرف المنح،وكذلك الأرباح على مطالب الحركة، فضلا عن الاحتجاج على ظروف العمل المتردية، وفساد الإدارة والتنظيم النقابى(كاظم ، 2004،ص17.)

فإنطلاق سياسات التكيف الهيكلى والخصخصة والمعاش المبكر ، وإطلاق الحريات لرجال الاعمال والمستثمرين كانت لها عواقب وخيمة على العمال ، وعلى علاقات العمل ، ولكنها حررت طاقة الغضب لدى العمال ووضعت الحركة العمالية وجه لوجه امام صاحب العمل . (إبراهيم ، 1999، ص35.)

ولقد ألقت مجمل هذه التحولات فى السياسات الاقتصادية بتداعياتها على البناء الطبقى ، ولقد أصبحت الفرصة مواتية لكل رجال الأعمال وروافد الطبقة الرأسمالية، لتمارس ضغطا على الحكومة من أجل المزيد من الامتيازات والضمانات ،مستغلة تغير التوجهات الاقتصادية للحكومة ، ولذلك حققت هذه الشريحة نمواً وبروزاً واضحاً داخل المجتمع المصرى ، وعلى الرغم من محدودية عناصرها ، إلا أنها استأثرت بثمار عملية النمو، الأمر الذى أدى إلى استفحال ثقلها الاقتصادى والاجتماعى.

ويمكن التدليل على بروز دور رجال الأعمال وتزايد حضورهم على الساحة السياسية بشكل لافت من خلال مؤشرات أخرى عديدة ، منها اصطحاب رئيس الدولة بعض رجال الأعمال فى زياراته المختلفة ، وتكوين لجنة مشتركة بين ممثلين للحكومة ورجال الأعمال، وقيام غرفة للتجارة الأمريكية ، ومجلس رئاسى

مصرى – امريكى ، وذلك كله تعبيراً عن تشابك مصالح رجال الأعمال المصريين والأجانب ، وتزايد نسبة رجال الأعمال فى مجلس الشعب ، وفى مجلس الوزراء ، ويمكن التدليل على تأثير رجال الأعمال فى صنع القرار بنماذج عديدة ، من أخطرها عرقلة إقامة المشروع النووى المصرى على أرض الضبعة ، بهدف استثمار تلك الارض فى الاغراض السياحية (مسعد ، 2010، ص24)

واستشعار العمال تغيرا فى دور الدولة من دولة راعية للعمال إلى دولة" بيزنيس" تركز على مقياس الربح والخسارة فى المشروعات لصالح نخبة استحوذت على النفوذ والثروة وعدم الاهتمام بالعدالة الاجتماعية بقدر الاهتمام بالدور الاقتصادى للدولة مما ترتب عليه من ارتفاع اسعار السلع والخدمات وبالتالى انخفاض الاجور الحقيقية بصفة عامة(عدلى ، 1996، ص286.).

فقد قامت جماعات اجتماعية وفئوية مختلفة فى المجتمع المصرى لتبنى فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة ، للتعبير عن المطالب الحياتية الملحة والمباشرة ، التى أصبحت أكثر ضرورية مع السياسات الاقتصادية التى تبنتها الحكومة المصرية ، ومن هنا أصبح الاحتجاج أية كانت صورته خيارا متاحا للتعبير عن مطالب بدفع الاجور المتأخرة ، أو زيادة الاجور ، او المطالبة بتثبيت العمالة المؤقتة أو تحسين شروط العمل وغيرها(رجب ،2010،ص39).

وكان ميدان هذه الاحتجاجات محل العمل للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف ، أو هدر الحقوق الواقع عليهم من رؤسائهم فى العمل ، وهكذا تدحرجت كرة الثلج من مصنع هنا إلى مصنع هناك ومن مؤسسة إلى أخرى حتى أصبحت ظاهرة عامة تستحق التوقف امامها وقد تزواحت الاحتجاجات العمالية بين100 احتجاج عام 2001) إلى (756 احتجاجا عام2007) ولقد تجسدت هذه الاحتجاجات فى صور مختلفة من الاعتصام والتظاهر والتجمهر وصولا إلى الادراج الكلى او الجزئى وبدأت من المصانع خاصة مصانع الغزل والنسيج وواصلت تغلغلها فى كافة القطاعات الانتاجية والخدمية ، وصولا إلى قطاعى الصحة والتعليم ولم تعد بذلك قاصرة على العمال فقط وإنما امتدت لتشمل الموظفين والمهنين (الشوبكى ،2011،ص105)

ومن خلال ماتوضحه أدبيات الاحتجاج فى بعض بلدان العالم الثالث مثل الفلبين حركة (كمو K.M.U) وحركة كت (cut) فى البرازيل وحركة النقابات العمالية فى جنوب افريقا KCOSSوحركة حقوق الانسان فى الاررجنتين والحركة الوطنية الجديدة فى كوريا الجنوبية التى أثارت تقارير فى أنها باتت" دولة ظل" تعمل كملطف للإشكاليات الحادة التى ولدتها سياسات الدول فى هذه المناطق ،وتعد حركة وطنية تتفاعل بقوة مع مصالح الفئات الاجتماعية ، وفى مواجهة القهر والقصر والفقر خاصة مع أفول دور الدولة وانسحابها من تقديم الخدمات الاجتماعية .ساهم فى خروج هذه الفئات الاجتماعية لكى تعارض وتعبر عن مايجيش بداخلها

من مشاعر نتيجة شعورها بخيانة " النقابات التقليدية لمصالح الطبقة العاملة .ويمكن تحديد اهم الاسباب فيما يأتى :

أ- نسبة 30.6% بسبب الفصل من العمل ، فقدان الاحساس بالأمان الوظيفى نتيجة الإجراءات التعسفية التى يتخذها العديد من أصحاب العمل فى إطار مااصطلح على تسميته بإعادة الهيكلة . نتيجة الهيكل التنظيمي السيئ الذي يحكم فكرة تثبيت العمالة في مختلف القطاعات؛ لذلك كان مطلب تثبيت العمالة المؤقتة هو الأبرز على الإطلاق من بين المطالب التي تم رفعها خلال الاحتجاجات في الفترة الماضية.

ب- وتشير الاحتجاجات العمالية المطالبة بزيادة الاجور إلى صعوبة الاوضاع الاقتصادية التى يعانى منها قطاعات واسعة من العمال فى مصر فى ظل الارتفاعات الكبيرة المتواصلة فى أسعار السلع والخدمات الاساسية والذى لم يواكبه ارتفاع الأجور وذلك بنسبة 25% . ومن أسباب ظهور هذه الظاهرة عدم توافر السيولة المالية لبعض المنشأت وتزايد الانتاج الراكد لديها لوجود الكثير من المنتجات الاجنبية التى تباع فى السوق المصرية بأسعار تقل كثيرا عن مثيلتها المصرية مما يؤثر على حركة البيع أو تحملها لأعباء مالية للجهات السيادية كالتأمينات أو الضرائب فضلا عن المنافسة غير العادلة مما يؤدى إلى انخفاض انتاجيتها ومن ثم التأثير على أحوال العمال واستقرار علاقات العمل بالإضافة إلى الازمة المالية العالمية وأثارها السلبية على بعض المنشأت مما ادى إلى بزوغ الحركات الاحتجاجية .

ج- المطالبة بتأسيس نقابة تعتبر الحرية النقابية إحدى الحقوق الأساسية من حرية تأسيس النقابات المهنية بدون قيد أو تمييز بين قطاع العام والخاص للدفاع عن مصالح العمال المادية والمهنية والمعنوية بنسبة 10.7%.

د- المطالبة بتحسين شروط السلامة الصحية والمهنية بنسبة 8.6%.

2- المتغيرات

أ- الواقع الاجتماعى ومتغيراته الراهنة:

تعرضت مصر فى مطلع ثمانينات القرن العشرين لظروف بعضها داخلى ، وبعضها الاخر خارجى، شكلت فى جملتها ضغوطاً إقتصادية وسياسية واجتماعية تمثلت فى تراجع معدل النمو الاقتصادى وارتفاع كل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم كما تزايد العجز التجارى ، وتدهور وضع ميزان المدفوعات ، فضلاً عن تراجع الاحتياطات الدولية من النقد الاجنبى .

وقد بدأت ملامح ارتباط مصر بسياسات الاصلاح الاقتصادى مع منتصف الثمانينات وذلك حينما ابدت الحكومة الامريكية رغبتها فى قيام مصر فى عملية الاصلاح الاقتصادى والتحول نحو الاقتصاد الرأسمالى الحر وذلك بالاستعانة ببرنامج متكامل يستند إلى الاتجاه نحو اقتصاديات السوق ، وبيع القطاع العام عن طريق تطبيق شامل للخصخصة مما أدى إلى فقد العمال مكان العمل ومصدر

الرزق الدائم المأمون الذى لا يتهدده الأمن الوظيفى مثلما هو حال العمل فى القطاع الخاص وكذلك الدعم الذى تقدمه الدولة للعمال من خلال سلعه المدعومة مثبتة الاسعار .مما أدى إلى تدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة بشكل لافت للنظر وفى ضوء هذه الاوضاع بدأت تلك الطبقة تعانى من مصاعب الغلاء، والبطالة(حيث فقدان فرص العمل وفقا لنظام المعاش المبكر حيث يصبح قبولهم بالخروج على نظام المعاش المبكر أمراً مؤكدا (فالبطالة مع التعويض أفضل من البطالة دون التعويض) ، وتدهور نصيبها من الخدمات الاساسية وبخاصة التعليم والعلاج وحرمانهم من كثير من المزايا والحقوق التى اكتسبوها (مثل الحد الادنى للأجور،وعدم الفصل التعسفى،والتأمينات الاجتماعية ، والاجازات ، الرعاية الصحية....)(زكى ، 1993، ص118.) فى الوقت ذاته الذى برز فى المقابل نمو فى الفئات والشرائح الاجتماعية القادرة التى تراكمت لديها الثروة،والقدرة،والمكانة ، ومن ثم اعيد رسم الخريطة الطبقية فى مصر حيث الخروج الدرامى لأكثر من مائتى ألف عامل من عمال قطاع الاعمال العام بنظام المعاش المبكر الذى انتهى بالطبقة العاملة ربما إلى أقسى وأشد ما تعرضت له من تغير بنيوى على امتداد تاريخها وألتحق شباب جدد على أرض جديدة فى شركات القطاع الخاص حيث شروط العمل التى ربما تعود إلى ماقبل صدور أول قانون عمل فى بلادنا وفى غياب أى تنظيم نقابى .

فضلاً عن ذلك يتغير الوزن النسبى للقطاعات الصناعية تتراجع الصناعات المعدنية ، وصناعة الغزل والنسيج ذات التاريخ العريق ، وتتزايد المساحة التى تحتلها صناعة الخدمات وصناعة السياحة كما تظهر العمالة غير الرسمية على خريطة القوة العاملة محتلة مكاناً جديدا وطارحة اوضاعا واشكاليات جديدة للعمل من أبرزها ارتفاع معدلات الفصل التعسفى وتحوله إلى سياسة عامة يتم تطبيقها على أوسع نطاق كوسيلة مباشرة للتخلص من العمال (عباس ،2004،ص137).

واستنادا إلى ما سبق يتبدى بوضوح ان الطبقة العاملة المصرية تتجه الى التهميش، وفقدان ملامحها، وتضاؤل فعاليتها وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها الاساسية بالصورة المطلوبة والمأمولة فى ذات الوقت .

ب- الواقع السياسى ومتغيراته الراهنة:

بدأت الاحتجاجات السياسية فى مصر مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى عام 2000 ، ولكن سرعان ما انتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" فى عام 2004 ، التى لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثر واضح فى رفع سقف المطالب ونشر ثقافة الاحتجاج ، ونظرا إلى كون " كفاية" ومثيلاتها ذات بعد سياسى عام بحت ، إلا أن قدراتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات فى أوفر المظاهرات حظاً،لأنه لم يكن

من السهل إقناع المواطن المصرى البسيط الذى يلهث وراء لقمة العيش ، وفى ظل تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب ، بأن الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونا على قمة أولوياته ، وأن يتظاهر فى سبيلهما ، معرضاً نفسه للملاحقة الأمنية المحتملة(الشوبكى، 2011، ص104.)ورغم محاولات حركة "كفاية" الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على اجندتها مزيد من المناصرين ، مثل كفاية ظلم - كفاية فساد- كفاية بطالة ، إلى ان ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبويا ولم يستطع حاملوها أن ينفذوا بها إلى الشارع ، وإلى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات وهكذا سرعان ما أثبتت "كفاية" محدودية تجربتها وعجزها عن التواصل مع الجماهير ، غير أن ثقافة الاحتجاج التى نشرتها كان لها مفعول أكبر من الحركة ذاتها ، خاصة مع تدهور الأوضاع المعيشية ، وتزايد الشكوى من الفساد الإدارى وسوء الإدارة. الشوبكى، 2011، ص105)

ج- الواقع القانونى ومتغيراته الراهنة:

إن تصاعد الحركة الاحتجاجية ماهو إلا احد مؤشرات عجز التنظيم النقابى عن القيام بدوره فى الدفاع عن مصالح العمال. واقتراب نخبة هذا التنظيم خاصة العليا منها من صانع القرار وتحقيقها كثير من المزايا المادية والعينية من جراء هذا الاقتراب، بل لم يعد هناك مصدر لتأمين مواقعها سوى العلاقة بالنظام السياسى (عدلى ، 2000،ص 84ص،85).فالبنيان النقابي المصري، بشكله الهرمي من أعلى لأسفل،وبسيطرة الدولة عليه، وبارتباطه بالرأسماليين وأصحاب الأعمال، هو أقرب لجهاز بيروقراطي إداري منه إلى الشكل النقابي المعروف. ولذا فإن مواقف النقابات العامة، حتى المؤيدة للعمال، تكون أشبه بمواقف أجهزة الدولة التي أحيانا تُظهر تأييدها لحركات عمالية خوفا من التصعيد أو رغبة في كسب ولاءات مؤقتة.

وكان قانون العمل رقم 12لسنة 2003 هو أول قانون ينص صراحةً على حق العمال فى الاضراب "للعمال حق الاضراب االسلمى" المادة 192 ولكن كم القيود التى وضعها القانون على ممارسة العمال لحقهم فى الاضراب جعله شبه مستحيل وذلك فى المواد من 192 إلى 195 حيث ضرورة موافقة ثلثى مجلس إدارة النقابة العامة التى تتبعها المنشأة ، والتى يبلغ أعضائها 21 عضواً أى ان رفض ثمانية أعضاء فى النقابة العامة للأضراب يجعله غير قانونى ، اختار صاحب العمل والجهة الادارية بتاريخ الاضراب قبل موعده بعشرة ايام ، على الاقل مع ذكر أسباب الاضراب ومدته حظر الاضراب بقصد تعديل اتفاقية العمل الجماعية اثناء سريانها ، وكذلك خلال جميع مراحل الوساطة والتحكيم . حظر الاضراب ، أو الدعوة إليه فى المنشأت الاستراتيجية والحيوية. ولكن من الملفت للنظر أن العمال لم يلتزموا بهذه الضوابط مما ينفى عن هذه الاضرابات حسب قانون العمل مشروعيتها

حتى ما اصطلح عليه فى المادة 194 المنشأت الاستراتيجية والحيوية أستطاع العمال فرض إرادتهم فيها فمن بين هذه المنشأت السكة الحديد ومترو الانفاق والمستشفيات والاسعاف والبريد ومصانع الانتاج الحربى وهيئة النقل العام وكل هذه القطاعات شهدت اضرابات عمالية استطاع العمال خلالها تجاوز قيود القانون وفرضوا الاضراب كحق اساسى وغير مشروط .

وحيث تعد الآلية القانونية من اهم الآليات واكثرها استمرارية وديمومة على مدار أكثر من اربعين عاماً.

فمنذ بداية الستينات وقد كان العمال يتمتعون بثلاث حمايات (تضامنية - نقابية - قانونية)

وضع المشرع ثلاثة اسس للهيكل النقابى . أولها الهرمية ، ويقصد بها قيام التنظيم النقابى على شكل بناء هرمى يتكون من ثلاثة مستويات المستوى القاعدى اللجان النقابية ، ثم المستوى الوسيط المتمثل فى النقابات العامة ، ثم القمة المتمثلة فى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وذلك بالسيطرة عليه . اما الواحدية التنظيمية فتعنى ألا تتشكل فى لجنة نقابية واحدة فى المنشأة ونقابة عامة واحدة فى الصناعة الواحدة او الصناعات المترابطة أو المتماثلة وهى تشترك فى انتاج واحد على المستوى القومى ثم اتحاد عام واحد يجمع كل النقابات العامة. واخيرا المركزية وهى الاساس الثالث وقد اتضحت هذه المركزية فى توزيع الاختصاصات بين مستويات التنظيم النقابى المختلفة فليس من حق اللجنة النقابية ممارسة اية اختصاصات دون موافقة النقابة العامة وذلك وفقا للقانون رقم 35 لعام 1976[2].

فالتنظيم القانونى للحركة النقابية يتسم بالتحكم والسيطرة فى كافة دقائق حياة التنظيم النقابى كما يتسم باستمراريته على رغم تغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث قابل العمال تنازلهم عن حريتهم مقابل منحهم مجموعة من الضمانات الاقتصادية والوظيفية التى لم تكن قائمة قبل 1952 وجاء القانون12 لسنة 1995 لينص على حق الترشيح للنقابة العامة دون المرور باللجنة النقابية ، وكذلك حق اعضاء النقابة العامة فى الاحتفاظ بعضويتهم النقابية حتى يتم ترقيتهم لمدير عام . وذلك مد الدورة النقابية من عامين إلى خمسة (.شوقى 2001 ، ص62)

كما ان الانتخابات النقابية المتتالية منذ ذلك العام (1991 حتى انتاخابات 2006-2011) لم تسفر عن تغيير كبير فى النخبة النقابية، فلم يحدث عبر آلية الانتخابات استبدال جزئى أو كلى لهذه النخبة التى تنتمى للقطاع العام بنخبة جديدة قادرة على التعامل مع مستجدات الوضع الراهن. كما حفلت هذه الانتخابات بكم كبير من الانتهاكات للحرية النقابية.وما يؤكد ذلك ردود أفعال قطاعات عديدة من الحركة العمالة والمتمثلة فى الاحتجاجات العمالية لم تنعكس على تركيبة القيادة النقابية، أى لم تكن بالقوة الكافية لإحداث تغيير فى هذه القيادة . ومما لاشك فيه أن لهذا الأمر

تفسيرات متعددة ولكن أهمها أن عملية الانتخابات النقابية عملية محكومة فى إدارتها بقيود إدارية وأمنية وسياسية . وهذا بلا شك يؤدى إلى إغلاق القنوات السلمية أمام العمال للدفاع عن مصالحهم مما يدفعهم لممارسة كافة أشكال الاحتجاج الجمعى (عدلى ، 2004، ص107).

وهذا ادى إلى انتقال هذه النخبة النقابية الرسمية من طبقة إلى أخرى فقد أصبحت من ذوى الياقات البيضاء الذين يمارسون العمل الاشرافى والمكتبى فى مواقع عملهم ويمارسون العمل القيادى فى نقابتهم ولذلك أطلق عليهم رايت ميلز الطبقة الوسطى الجديدة. كما أطلق عليها اوبنهايمر الطبقة العاملة الجديدة الاقرب للمهنين أكثر من العمال سواء فيمايتعلق بطبيعة العمل أو الدخل (125 p،) Mills,1985

فضلاً عن التدخل السافر لوزارة العمل فى الانتخابات النقابية العمالية الذى يصل لاستبعاد اى مرشح من كشوف الترشيح قبل الانتخابات بيوم واحد (عدلى ،1996،ص180) اسهمت كل هذه الآليات فى تشكيل تنظيم نقابى تحت سيطرة النظام السياسى مما ادى إلى فقدان دوره فى تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم فى مقابل تحقيق مصلحته الشخصية المتمثلة فى الارتباط بالجهاز الحكومى ومجلس الشعب والحزب الحاكم .

كما يلجأ رجال الاعمال للتعامل مع العمال عن طريق عقود مؤقتة مرفقاً بها استمارة استقالة . وأدى هذا بدوره إلى اضطراب سوق العمل . ومن ثم كان من الاهمية بمكان ولمصلحة اطراف علاقات العمل الاساسين وهم : الحكومة ، واصحاب الاعمال ، والعمال اصدار قوانين جديدة لحماية حقوق العمال لانهم الطرف الاضعف فى علاقات العمل ففى الوقت الذى تسعى الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار الذى يؤثر بقوة فى قدرة القطاع الخاص على التوسع فى التشغيل متمثلة فى انخفاض معدلات الضرائب والتسهيلات والتعقيدات البيروقراطية فلابد من النظر إلى قانون العمل وخاصة قانون التأمينات الاجتماعية وقانون النقابات العمالية. والقوانين التى تنظم فصل العامل عن العمل .

كذلك بنود الاضراب حيث تنص المادة 591 "يترتب على الاضراب وقف عقد العمل خلال فترة الاضراب وعدم استحقاق الاجر عن هذه الفترة . ويجوز انهاء العقد فى حالة مخالفة العامل للضوابط والاجراءات التى تنظم الاضراب". فلابد من ان يحقق القانون التوازن بين العامل وصاحب العمل وان يقوم معيار التوازن على كفاءة العامل كما يريدها صاحب العمل مقابل حسن المعاملة من جانبه ، وإعطاء الاجر المناسب للعامل بما يضمن الاستقرار علاقة العمل بين الطرفين .

المبحث الثانى: ملامح الاحتجاجات العمالية وآلياتها.

اعتمدت الحركة العمالية فى احتجاجها لفترة طويلة على سلاح الاعتصام ،

وهو بقاء العمال فى مكان العمل بعد انتهاء ساعات العمل ، دون وقف الانتاج ، أو التأثير عليه ، وهذه الطريقة فى الاحتجاج كانت الابرز لفترة طويلة خاصة فى ظل علاقات العمل بالقطاع العام. كان هذا تأثيرا واضحاً لما روجه النظام أن القطاع العام ملك الشعب، وأن العمال شركاء فى القطاع العام ، وليس أجراء. هذه الثقافة خلقت حاجزا بين العمال وبين أهم سلاح للأحتجاج يمكن استخدامه ، وهو سلاح الاضراب. ومن المفارقات إرتفاع زيادة معدل الانتاج خلال اعتصامات السبعينات والثمانينات كما حدث فى اعتصام الحديد والصلب فى اغسطس 1989، اذ ارتفعت معدلات الانتاج بنسبة 15%خلال فترة الاعتصام ، بالاضافة إلى التدخل السريع من جانب الدولة مما كان يمنع تطوره ولا يعنى ذلك ان الحركة العمالية لم تستخدم سلاح الاضراب فقد كان اضراب السكة الحديد فى 1986، واضراب هيئة النقل العام سنة 1976 ولكن كان السائد هو الاعتصام وقد برز سلاح الاضراب بشدة ابتداءاً من اضراب غزل المحلة فى 7ديسمبر 2006 وقد بدأ العمال احتجاجهم بالامتناع عن صرف الاجر لمدة ثلاثة أيام ، وحددوا اليوم الرابع لبدء الاضراب عن العمل، الخسارة الاقتصادية المباشرة التى يسببها توقف الانتاج ، وتصبح المقارنة لدى صاحب العمل سواء كان رجل اعمال ،او دولة ، واضحة بين تكلفة الاضراب وتلبية المطالب التى يرفعها العمال وعادة ماتكون مطالب العمال أقل تكلفة من توقف الانتاج.

وكان إضراب عمال غزل المحلة فى شهر ديسمبر من 2006 التحرك الهام والمؤثر فى مجرى الحركة الاحتجاجية العمالية ، إذ اضرب ما يزيد عن 24 ألف عامل فى الشركة ، وهى من كبرى شركات الغزل والنسيج فى مصر . وقد كان الهدف الأساسى للإضراب منع خصخصة الشركة والمطالبة برفع الأجور ، وصرف المستحقات المالية المتأخرة ، وحل اللجنة النقابية .

وبمجرد بدء إضراب عمال غزل المحلة ، احتشد الأهالى حول المصنع لحماية العمال المضربين. وفى خلال أربعة أيام، وعدت الحكومة بتنفيذ مطالب العمال ، وقد كان هذا الانتصار الوقود الذى أشعل الحركة الاحتجاجية فى ربوع مصر.

وهو ما يعبر عن وعى العمال بثقلهم الاقتصادى ، وتوجهم لاستخدامه ،من خلال تحديدهم لتوقيتات الاضراب فى مواعيد تسبب خسارة أكبر أذا توقف العمل ، حدث هذا فى اضراب شركة الزيوت فى السويس فى مايو 2007 حيث توافق موعد اضراب العمال مع وصول شحنة زيت كان لابد من دخولها الشركة وإلا ستتحقق خسائر كبيرة، ومن المفارقات حرص العمال خلال احتجاجهم على عدم إلحاق أية تلفيات بالمعدات والمنشأت حفاظاً على الطابع السلمى للأحتجاج .

وكان قصر فترة الاحتجاج العمالى أمراً ملفتاً خلال الثمانينات إذ كانت العديد من الاحتجاجات العمالية لا تستغرق حتى 24 ساعة ، مثل اعتصام الحديد

والصلب 1989 الذى بدأ ظهراً ، وانتهى فجراً أو اضراب السكة الحديد فى 1986 ، فقد كان تدخل الامن العنيف هو الذى يتكفل بإنهاء الاحتجاجات العمالية قبل انتشارها خاصة فى المناطق الصناعية الكبرى ، مثل حلوان وكفر الدوار والمحلة وشبرا الخيمة .هذا القصر الشديد فى فترات الاحتجاج كان يمثل قطعاً لتطور الحركة ، وعياً وتنظيماً ، وكان يحرم الاحتجاج العمالى من بروز أو بلورة مواقف تضامنية ، وأيضا من الامتداد إلى المواقع التى لها مطالب مشابهة او ظروف مثيلة ولكن خلال احتجاجات العمال 2007 نجد أن الاضرابات العمالية كانت تستمر لايام وأحياناً لاسابيع فإضراب غزل المحلة الاول فى 7 ديسمبر 2006 اشتغرق ثلاثة أيام ، بالاضافة إلى ثلاثة أيام سبقتها امتناع عن صرف الاجر ، والثانى فى 23 سبتمبر 2007 واستغرق ستة أيام ، واضراب كفر الدوار فى فبراير 2007 أما اضراب شركة فار بمدينة السادات فقد استغرق حوالى ثلاثة أسابيع ، ان استمرار الاضراب لأيام يفتح أمام الحركة العمالية أفقاً واسعاً للتتطور من تلقاء نفسها على عدة أصعدة حيث يصبح اختبارا حقيقاً لاستعداد العمال للتنظيم ومدى تطور وعى الحركة . كما انه يعطى فرصة لتغطية اعلامية تنقل حقيقة مايحدث فى الاضرابات ، ومطالب العمال ، وتعطى فرصة لمن يعنيهم الامر لاتخاذ مواقف تضامنية مع الاضراب وتحفيز مطالب شبيهة او حتى مختلفة لدى قطاعات اخرى من العمال . وهناك آليه أخرى للتعامل مع الحركة الاحتجاجية حيث أستخدم اصحاب الشركات والمصانع أساليب جديدة للتعامل مع احتجاجات العمال وهى تأجير البلطيجية لفض اعتصاماتهم وتروعيهم وتهديدهم وكان هذا الحال مع عمال ميجاتكستيل ، ونيوستار الذين احتجوا على سوء المعاملة من جانب اصحاب الشركات .

ولكن هناك ظاهرة جديدة برزت فى اضربات العمال خلال عام 2007 ألا وهو التفاوض كرد فعل رسمى على الاحتجاجات العمالية بالاضافة إلى الاقتحام والفض بالقوة وهو تقديم عروض محددة للعمال ، مثلما توجه وفد يضم رئيس اتحاد العمال ورئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج إلى المحلة للتفاوض مع وفد ممثل العمال المضربين لم يكن يضم أى عضو فى التنظيم النقابى ، وتقرر ذلك عدة مرات فى قطاع الأعمال والقطاع الخاص وقطاع موظفى الدولة .

- ملامح الاحتجاجات العمالية

ومن تحليل الاحتجاجات التى شهدتها المواقع العمالية إبان ثورة 25 يناير يمكن رصد مايلى :

1- انتشار ثقافة الاحتجاج رأسيا وافقياً فى المجتمع المصرى أى وظيفياً وجغرافياً حيث شارك فيها إلى جانب العمال والموظفون المهنيون والأهالى .وجغرافيا حيث انها لكم تقتصر على المناطق الصناعية فقط أو القاهرة بل أخذت تنتشر فى الاسكندرية والغربية والجيزة وكافة محافظات مصر.

2- تنوع اشكال الاحتجاج مابين اضراب واعتصام وتظاهر وشكوى جماعية ، واضراب عن الطعام فى بعض الحالات .

3- أن الاحتجاجات العمالية لم تكن فى يوم من الايام تبحث عن مطالبات جديدة، ولكنها تقوم بهدف استعادة حقوق ضاعت .

3- استخدام تكتيكات كتلك التى يستخدمها المحتجون فى الدول الغربية حيث استخدم عمال مصنع المعدات التليفونية الذين احتجوا فى 14 ابريل 2010 - كما نقلت جريدة المصرى اليوم - مجسم لنعش للتعبير عن (وفاة المصنع) بعد يأسهم من تلبية مطالبهم والتى تمثلت فى إعادة تشغيل المصنع المتوقف منذ عامين وصرف رواتبهم المتأخرة .

4- استمرارية عدد واسع من الاحتجاجات لفترة طويلة سواء كان هذا عبر تنظيم اعتصام مفتوح (الفوسفات ، الاسبستوس - اسكو) أو موجات من الاحتجاجات المتتالية فى ذلت الشركة مثل (العربية للطوب - الاسماك - السامولى).

5- عدم إلتفات عدد من قادة هذه الاحتجاجات إلى حاجز قانونية الاضراب التى تحظر تشكيل نقابات وتحظر التجمع دون إذن مسبق من وزارة الداخلية أو الجهات الرسمية وإن كان النص القانونى المكبل للأضراب فى قانون العمل الجديد مازال يشكل عقبة أمام تنظيم أضرابات فى عدد من هذه الاحتجاجات والاكتفاء بسلاح الاعتصام .

6- غياب القوى السياسية فى الاوساط العمالية حيث رفض القوى العمالية فى الانخراط فى أي عمل سياسى وهذا يختلف عن التجربة البولندية التى نجحت فى بناء تحالف قوى بين المثقفين و القوى السياسية المعارضة من جهة والحركة العمالية من جهة أخرى وهو الامر الذى دفع العمال إلى المشاركة فى عمل سياسى منظم حيث التكتل والتحالف بين السياسى والاجتماعى وتشكيل نقابة تضامن كمحرك للتغيير السياسى ، فيقوم السياسى بمهمة التخطيط الاستراتيجى طويل المدى،ويضفى بعض من العقلانية على الاجتماعى ، فى حين يمد الاجتماعى السياسى بالقاعدة الشعبية التى تمنحه المصداقية. فكلما ازداد انغلاق النظام السياسى فى وجه اصحاب المظالم ، ازداد تصميمهم على المواجهة .

7- معظم قادة الاحتجاجات شابة خاصة فى القطاع الخاص، ولكنها تفتقد للوعى النقابى والسياسى.

8- يلعب ضباط الداخلية الدور المحورى فى المفاوضات مع العمال ويسعوا إلى إمتصاص غضبهم وأحتوائهم .

9- غابت الاعتصامات التضامنية وفى عدد من الاحتجاجات يتم فض الاحتجاج بناءاً على وعود شفوية من قبل المسئولين.

10- لم يلعب اليسار بكل اتجاهاته سوى دورا محدوداً جداً فى هذه التحركات سواء كان ذلك عبر وجود عناصر عمالية له داخل الشركات أو عبر التضامن مع هذه

التحركات.

11- حدوث تطور سريع فى الوعى العمالى خاصة فى ظل ظروف المجتمع المصرى بعد ثورة 25 يناير خاصة وان القوة اليسارية أعلنت عن عملها وسط العمال والالتفاف حول مطالبها .

ومن التحليل السابق لحركة العمال الاحتجاجية إبان قيام ثورة 25 يناير يمكن الكشف عن عدد من السمات والملامح تدور حول مطالب متأخرة ومتراكمة سلفاً حيث يتوقف مطالبها عند حد السعى لعدم فقدان ما احرزته من مكاسب وليس السعى لتغيير شروط العمل ، فإنها تفتقد البرنامج العمالى العام والمتكامل ، وايضا القيادة القومية الفعالة والقادرة على الحشد والتعبئة . ومن ناحية أخرى يلاحظ ان الاحتجاجات العمالية تفتقر فى الأغلب الاعم إلى درجة متقدمة من التنظيم بما يضمن استمراريتها وممارستها أقصى ضغط ممكن حتى تتحق مطالبها هذا فضلاً عن صعوبة تحويل هذه التحركات إلى روابط تنظيمية يمكن أن تكون بديلة ومتوازية للتنظيم النقابى الرسمى وذلك بسبب ضغوط امنية وسياسية أو صراعات داخلية .

ولكنهاحركة احتجاجية تتسم بحد أدني من التنظيم ، مع ما يستتبع هذا التنظيم من آليات وقواعد للسلوك والتدبير والتعبير ، وهي محددات أساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي كما لا يمكن إطلاقا أن نتصور حركة احتجاجية بلا خطاب مؤطر وموجه لفكرة الاحتجاج فالخطاب يعبر عن البنية الفوقية للحركة الإحتجاجية في حين يمكن اعتبار البحث في المآل سؤالاً مفصلياً في دراسة هذه الحركات لكونه يدل من خلال التفكير علي المبني والمعني المفترضين لها

آليات الاحتجاج

يشير تقرير مركز الدراسات الاشتراكية أن تقديم الشكاوي أو المذكرات للمسئولين أو للصحف أو رفع الدعاوي القضائية، وهي طريقة تم استخدامها بنسبة 30.8% من إجمالي الاحتجاجات. هو أمر طبيعي كخطوة أولى أسهل تسبق استخدام طرق أكثر قتالية كالإضراب والاعتصام.[3]

يأتي بعد ذلك التهديد بالاعتصام أو الإضراب بنسبة 20.1%، ثم الاعتصام بنسبة 19.3%. وكان أطول اعتصام عمال العربية للطوب الذي استمر منذ بداية أبريل، ولم ينته حتي بداية نوفمبر.

يأتي بعد ذلك أرقى وسائل النضال العمالي وهو الإضراب، وقد تكرر في الأشهر التسعة 84 مرة بنسبة 15%، وهو رقم متقدم جدا بالمقارنة بتاريخ النضال العمالي منذ عقود طويلة. وطبعا هذا كان بفضل أقوى النضالات العمالية وأكثرها أثرا، نعني إضراب واعتصام عمال غزل المحلة الأول[4].

ويمكن تصنيف الإضرابات إلى إضراب التراخى المتعمد فى الإنتاج من

قبل العمال Ca'canny- strike ، وإضراب التعبير عن الاحتجاج Demonstration Strike، والإضراب السلبى Negative Strike والإضراب الإيجابى Positive Strike والإضراب الجزئى Partial Strike، والإضراب فى مواقع العمل Sit-down Strike والإضراب الثانوى Secondary Strike ، وإضراب التأييد Sympathetic Strike. (لطفى،2007،ص150)

وتمنع بعض تشريعات العمل إضراب عمال المرافق العامة ، كما تمنع إضراب العمال فى بعض الأحوال ، كالحالة التى يكون فيها النزاع بين طرفى العمل معروضاً على هيئات التوفيق والتحكيم(بدوى،الإسكندرية ، 1968،ص18).

وإلى جانب الإضراب ، هناك عدد من وسائل الصراع الصناعى مثل التهديد بالإضراب ، والتباطؤ فى العمل ، وتقييد الإنتاج ، وإتلاف الآلات .وفى مقابل هذه الوسائل التى يقوم بها العمال الصناعيون ، نجد أن أصحاب العمل يقومون بغلق المنشأة lock-out ، وهو مايعرف بالإغلاق التعجيزى ، حيث يعمد صاحب العمل إلى إغلاق مصنعه لإكراه العمال على الامتثال أو الإذعان لمطالبه.مثلما قرر بعض المستثمرين من أصحاب مصانع سبأ وقناة السويس وترانس وعلى رأسهم الإدارة الألمانية لشركة هنكل للمنظفات (برسيل) الصناعية غلق مصانعهم الكائنة بالمنطقة الصناعية بالهيئة العامة للاستثمار ببورسعيد وذلك فى تطور مفاجئ بعد قيام العمال بالمطالبة بحقوقهم.حيث قام المستثمرون بتعليق منشورات بذلك على أبواب مصانعهم، يأتى هذا بعد أن أعلن العمال عن إضرابهم عن العمل منذ الثلاثاء 2012/9/2 بأول مصنع بدأت به الاضرابات وهو مصنع (برسيل) للمطالبة بزيادة مرتباتهم وإصلاح أحوالهم المعيشية وتحقيق مبدأ العدالة بين العاملين بالشركة فى صرف مستحقاتهم من المرتبات والحوافز والبدلات دون تميز.يذكر أن إغلاق المصانع قد أدى إلى توقف العمل والإنتاج بتلك المصانع تماما وتجمهر العمال بالتسلسل التدريجى ليصل لذروته لإغلاق 4 مصانع حتى الآن ورغم ذلك رفض العمال المضربون عن العمل ترك المنطقة الصناعية وأصروا على الوقوف أمام مصانعهم منتظرين مصيرهم المجهول .كما ناشد العمال المسئولين الحكومة بسرعة التدخل لحماية حقوقهم وأسرهم من الضياع بعد سنوات طويلة قضوها فى خدمة هذه المصانع وبذلوا الكثير من الجهد حتى أصبحت منتجات تلك المصانع من الملابس الجاهزة مايقترب من نسبة 40% من الصادرات المصرية للخارج فضلا عن أن مصنع المنظفات الصناعية يعد انتاجه من أول المنظفات المحلية والعربية والإفريقية. إلا أن أصحاب العمل لم يلجأوا إلا فى القليل النادر جداً من الحالات إلى وسيلة الإغلاق التعجيزى للمنشأة ، لأنهم كانوا قادرين دائماً على فرض إرادتهم ومطالبهم بوسائل أخرى أقل ضرراً ، فقد يلجأ صاحب العمل إلى التهديد بفصل بعض العمال ، أو الاستغناء عنهم عن طريق الفصل التعسفىLayoff.

ثم تلى ذلك التظاهر بنسبة 7.1%. ومن أشهر المظاهرات في هذه الفترة

مظاهرات عمال الترسانة البحرية بالإسكندرية 13مارس 2012، وتظاهر عمال شركة يوسف علام للورق بالعاشر من رمضان احتجاجا علي ضعف المرتبات، وتظاهر العاملين بإدارة بولاق التعليمية احتجاجا علي مخالفات مدير الإدارة، وتظاهر عمال النظافة بالجيزة احتجاجا علي إقالة رئيس الهيئة، وتظاهر عمال الشركة القابضة للتنمية بشمال سيناء للمطالبة بتعويضهم عن سنوات الخدمة بعد صدور قرار بتصفية الشركة، وتظاهر 200 موظف بالضرائب العقارية بأسيوط أمام ديوان عام محافظة أسيوط احتجاجا علي عدم صرف مرتباتهم طوال 12 شهرا، وتظاهر 300 عامل فى شركات الميرلاند والسندباد بالقاهرة احتجاجا على منعهم من الدخول إلى أماكن عملهم وذلك لكشفهم مخالفات صاحب الشركات وورثته.ثم بعد ذلك تأتي طرق أخرى للنضال مثل التجمهر، والاستقالات الجماعية، والإضراب عن الطعام، وجمع التوقيعات، والامتناع عن قبض الراتب.

وذلك من خلال الخطب التى تعد تعبير لفظى عن الرأى من خلال شخصيات مفوهة تعى الرسالة لتوضيح وعرض المطالب أو الشكاوى والاعلان عنها .وإستخدام اشكال متنوعة من الرسومات أو العبارات التى تجذب إنتباه الجمهور للدلالة على شئ محدد قد يعبر عن الحركة أو القضية او وجه النظر الشعارات المكتوبة والمنطوقة الرموز المرسومة والمطبوعة مثل شعار قبضة اليد الذى يرمز إلى حركة المقاومة أو استخدام الالوان والدهانات على الحوائط و كذلك الرموز بالاشارة مثل علامة النصر التى تعمل بأصابع اليد الكاريكتير الذى يستخدم لاظهار قوة المقاومة أو السخرية من الخصم ترسم على الجدران .

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على الاحتجاجات العمالية.

يمكن التأكيد هنا على أن ظاهرة الحركات الاجتماعية والاحتجاجات هى ظاهرة توجد فى مختلف نظم الحكم ، سواء الديمقراطية منها أو غير الديمقراطية،ولكنها فى نظم الحكم الديمقراطى عادة ماتؤدى إلى تطوير نظام الحكم ولفت انتباهه للمشكلات وأوجه القصور المختلفة فى إدارته لشئون الحكم والمجتمع ، فالنظام هنا يتعامل معها من المنظور السياسى ، أما فى نظم الحكم اللاديمقراطية ، فإنها قد تعمق أزماته ، وتضاعف حدة الاحتقان لديه ، لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب هذه الحركات الاحتجاجية،والاستفادة منها من أجل تطوير ديمقراطى وانفتاح سياسى، وقد يستجيب لبعض المطالب الاجتماعية،ويعمل على التحايل على البعض الآخر، وقد يفتقد القدرة أصلا على التعامل السياسى معها ، ولهذا يفضل التعامل الأمنى الصريح .Ruggiero, , 2008,p4

كان التدخل الامنى العنيف والدموى أحياناً ، الطريقة المعتمدة لدى الدولة للتعامل مع الاحتجاجات العمالية ، فقد تكفلت قوات الامن بفض احتجاجات العمال فى كفر الدوار فى 1984، والسكة الحديد 1986، والمحلة 1987، والحديد

والصلب 1989 ، واسكو 1986 ،و وصل الامر إلى حد إطلاق الرصاص الحى على العمال فى اعتصاماتهم السلمية مثلما حدث فى كفر الدوار والحديد والصلب وكان اخر احتجاج عمالى ضخم فضته الدولة بالقوة هو اعتصام شركةغزل كفر الدوار 1994 ،ونجد أن تدخل الامن العنيف من قبل الدول كان يصاحبه تنفيذ مطالب العمال وإعطائهم اجازة مدفوعة الاجر لتهدئة الاوضاع ، مما يعنى أن قرارات فض الاحتجاجات كانت دوافع أمنية وسياسية فحسب حتى الاساس القانونى لم يؤخذ فى الاعتبار ، فقد كان اقتحام الشركات بالسيارات المصفحة واطلاق قوات ضخمة من الامن داخل المصانع ، ومصرع بعض العمال فى الاحتجاجات أمام زملائهم ، قد شكل رادعاً نسبياً أمام العمال.ومن خلال تحليل الاحتجاجات العمالية على خلفية واقع المجتمع المصرى اتضحت الآثار الاتية :

- أدت الاحتجاجات العمالية إلى زيادة تدهور الأحوال الاقتصادية من ارتفاع الأسعار ، قلة الانتاج ، خسارة البورصة وارتفاع معدلات الفقر ،و ماصاحبه من تدهور فى المستوى الاجتماعى وارتفاع نسبة البطالة12.4% 3.3 مليون نتيجة تسريح العمال وزيادة معدلات الجريمة والسرقة والعنف فضلاً عن زيادة ديون الدولة44مليار دولار وزيادة معدل الاستيراد 38.7مليار دولار مما قد يؤدى إلى التدخل الخارجى فى شئون الدولة الداخلية.[5]

- تعثر في قطاعات الإنتاج، خاصة في المدن والمناطق الصناعية، التي شهدت إغلاق وتعثر لمئات من المصانع والمنشآت فيها لأسباب مالية أو أمنية أو إدارية أو فنية يقدر مجموع استثماراتها بحوالي 60 مليار جنيه. هذه الشركات التي كانت تساهم بحوالي 60% من الصادرات السلعية، وتستوعب نصف الأيدي العاملة في قطاع الصناعة المصرية هاجر بعض أصحابها برؤوس أموالهم الي الدول المجاورة.

- عكست الاحتجاجات العمالية مدى غياب المؤسسات الوسيطة بين العمال والدولة.

- عكست الاحتجاجات وجود علاقة طردية بين طبيعة الاشكال الاحتجاجية المستخدمة ومدى ردود الفعل الحكومية لانه كلما كان الاحتجاج سلميا اعرض عنه صناع القرار ، وكلما كان يحمل فى طياته مظاهر للعنف ولتعطيل المصالح والمؤسسات كلما كان الرد أسرع .

- المبادرة الدولية حيث سعت منظمة العمال الدولية إلى توفير آليات الحوار الاجتماعى التى تشمل المفاوضات الجماعية، والتنظيمات العمالية والنقابات ، وحل المنازعات . ففى إطار وضع منهجيات جديدة للتعامل مع التوترات الاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية الجذرية، أعادت منظمة العمل الدولية عبر مكاتبها الإقليمية المختلفة طرح أهمية ثقافة الحوار الاجتماعى كأحد الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . طبقا لمصطلحات منظمة العمل الدولية، الحوار

الاجتماعى مصطلح مرادف للثلاثية (العمال- أصحاب الأعمال – الحكومات) . وجدير بالذكر أن هناك بعض الرؤى الراهنة داخل المنظمة التى تؤكد على ضرورة توسيع أطراف هذه الثلاثية لتشمل أطرافا أخرى مثل المنظمات غير الحكومية على اعتبار إنها أصبحت أطرافا فاعلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (سمبسون ، 2000، ص136)

ولكن هذه الآلية ليس لها جدوى فى الدول النامية لانها تعانى من غياب الشروط الموضوعية المطلوبة لنجاحها فالحكومات لا تتمتع بمصداقية عالية فى المجتمع مما يجعل إمكانات الحوار غير قائمة. أما نقابات العمال فتعانى أيضاً من كثير من جوانب الضعف التى تتمثل فى محدودية تغطيتها ، وعدم استقلاليتها بسبب خضوعها للسيطرة السياسية المباشرة للنظام السياسى الحاكم .

المبحث الرابع: استراتجية تأسيسية (أو تقديم مبادرة) لحل أزمة الاحتجاجات العمالية الراهنة.

مازلنا نتوقع استمرار وتيرة الاحتجاجات العمالية فى التصاعد فى الفترة القريبة المقبلة حيث أن الجماهير العمالية لم تعد لديها ما تخسره فالاوضاع من سئ إلى أسوأ وكذلك بروز القوى اليسارية لحشد جهودها من أجل دعم الحركة العمالية المناضلة وحالة التسييس التى تتسارع وسط العمال وغيرهم من فئات المجتمع بما تعنيه من امكانيات حقيقية لتطور سريع فى الوعى العمالى خاصة فى ظل الظروف الواقع الاجتماعى إبان ثورة 25 يناير .

(فالمحتج لا يحتج من فراغ وإنما ليشبع حاجة ، ولو اشبعت جزئيا ،ولو حتى بمجرد التعاطف مع المحتجين فأن هذا يكفى)فلابد من :

فتح ملف تفاوت الاجور فى مصر

تعتبر قضية تفاوت الاجور فى مصر من خلال تحديد الحد الادنى والاقصى للأجور من الملفات الشائكة التى تنتظر تدخل الحكومة لحلها بما يتلاءم مع مستوى المعيشة انعقاد المجلس القومى للأجور بشكل دائم فهوالمنوط به وضع سياسة عامة للاجور وحد أدنى وحد أقصى خاصة وان معظم الخلافات العمالية فى مصر تدور حول تدنى قيمة الأجورفهى السبب الرئيسى فى العديد من المظاهرات الفئوية التى تنطلق فى مصر من يوم إلى أخر فهناك قطاعات مثل (البترول - الكهرباء - الاتصالات - البنوك) تتجاوز مرتباتهم آلاف الجنيهات وعلى الجانب الآخر هناك عاملون فى قطاعات أخرى لا تتجاوز مرتباتهم الألف جنيه .

ربط التنمية الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية

فلا نبنى الاجندة الاقتصادية بمعزل عن العدالة الاجتماعية لتحقيق الامن الانسانى.

فتح ملف إعداد إطار قانونى تنظيمى لعلاقات العمل

فمنطق الدولة المتفرجة لابد وان ينتهى ، كى يحل مكانه الدولة المنظمة. فنحن فى حاجة ضرورية للتفاوض المباشر بين المسؤولين الحكومين والعمال واصحاب العمل لاحتواء مشاكلهم فأصحاب العمل من أشد المتضررين من الظروف الاقتصادية الحالية بسبب الاعباء المالية وزيادات فى التكلفة إضافة إلى ركود السوق فلابد من تفعيل دور القانون ووجود رقابة حقيقية على صاحب العمل والعمال وتحقيق العدالة الاجتماعية بين العمال ففى دولة القانون القانون وحده هو الكفيل بإعادة الحقوق .

فتح ملف تنظيم الحركة العمالية

يعتبر تحقيق كثافة عالية من التنظيم النقابى مقارنة بنسبة المشتغلين من القوى العاملة وذلك من خلال ضم العمالة غير المنظمة داخل الاطر النقابية الجديدة ، والتواجد المكثف والواضح فى قطاع الصناعة،مما يعطيها مزيدا من القدرة على التأثير والضغط المنظم من خلال :

- فتح قنوات الاتصال السياسى حيث ربط النقابات بأحزاب سياسية تدافع عن مصالحها وتضعها على اجندة المسؤولين .حيث تحالف المصلحة واستفادة الجانبين كل من الأخر
- توحيد الجهود من أجل بناء اللجنة التنسيقية داخل المواقع العمالية لتكون صوتا للعمال
- بذل الجهد من أجل خلق جيل جديد من القيادات العمالية الشابة الواعية نقابياً وسياسياً.
- إلغاء النص القانونى الذى يعطى وزير العمل صلاحية حل النقابة العمالية قبل اللجوء إلى القضاء
- اتباع نظام الانتخاب المباشر داخل النقابة العامة .
- عدم الاحتفاظ بعضوية النقابة لمن تم ترقيتهم لدرجة مدير عام
- عدم مد الدورة النقابية أكثر من مرتين
- مشاركة التنظيم النقابى فى صنع السياسة ورسم التوجهات الاساسية للدولة فى هذا المضمار . وليس الوقوف عند حد تجميل السياسات الحكومية.
- أن يمثل التنظيم النقابى الطبقة العاملة حيث ان التنظيم الحالى لا يمثل أكثر من ثلث الطبقة العاملة أى حوالى 28% فحوالى 72 %من الطبقة العاملة غير منظمة.
- تدعيم ثقافة الحوار المجنمعى وتوعية العمال بحقوقهم والقنوات الشرعية الواجب اتباعها عند المطالبة بتلك الحقوق من خلال إقامة ندوات توعية بالمنشأت كثيفة العمالة أو التى تعانى من المشكلات بكافة المديريات على مستوى الجمهورية لتوعية أصحاب العمل والعمال بآلية المفاوضة الجماعية ودورها فى إحتواء أية نزاعات قد

تثور بين الطرفين أو لتحقيق شروط ومزايا أكثر .
- تدعيم دور الدولة فى تطبيق القانون كشريك مسئول عن حماية العمال ليس طرفا محايدا فمواد القانون لابد ان تكون آمرة وملزمة ، وخصوصاً مايتعلق بالأجور وعلاقات العمل سواء فردية أو جماعية ، وضمانات الحماية من الفصل التعسفى .

الخاتمة

إن تفجر الاحتجاجات العمالية يعكس عمق الأزمة التي تعيشها الطبقة العاملة والتي تحتاج إلي تعامل

رشيد يعيد التوازن لنظام الأجور ويعمل علي بناء علاقات عمل متوزانة تحافظ علي حقوق العمال كما تحافظ علي حقوق أصحاب الأعمال فقد كانت قضايا الأجور وعدم ملائمتها للأسعار هي المحرك الرئيسي للاحتجاجات ولكن الحركة العمالية تعاملت معها بشكل جزئي من خلال مطالب جزئية كصرف العلاوات الاجتماعية المتأخرة. كما عكست الاحتجاجات غياب دور المجلس الأعلى للأجور والأسعار الذي تم تشكيله تنفيذاً لنص قانون العمل الموحد لتحديد حد أدني للأجور وتحديد قيمة العلاوة السنوية ولكنه لم يجتمع ولو مرة واحدة منذ تأسيسه عام 2003 وحتى الآن. ثم جاءت قضية العمل المؤقت كأحد مسببات الحركة الاحتجاجية بعد أن أصبح لدينا نصف مليون يعملون بعقود مؤقتة فى الحكومة وأكثر من 50 ألف فى قطاع الأعمال ذلك بخلاف وجود عمال بلا عقود عمل فى شركات القطاع الخاص وبما يعكس خلل واضح فى علاقات العمل يتم فى ظل غيبة كاملة لأجهزة الرقابة . كماعكست الاحتجاجات العمالية حدة التوترات الاجتماعية التي يعاني منها العمال وعدم قدرتهم علي تحمل المزيد من الضغوط. فلقد استخدم العمال كافة أشكال الاحتجاج من جمع التوقيعات إلي كتابة العرائض إلي التظاهر والاعتصام والإضراب التباطئي والإضراب المستمر بل وحتى الإضراب عن الطعام من اجل الحقوق العمالية .**و حل الازمة واحتوائها)لن يتحقق إلا** من خلال تحقيق التوازن بين مصالح العمال ومصالح أصحاب العمل مما يؤدى إلى وجود إتزان إدارى داخل المؤسسات ومحاولة تجنب أية توترات ،والعمل على إزالة أسباب الاحتجاج . من خلال تشكيل تنظيمات العمل من أجل تحسين شروطه و ظروفه ورعاية مصالح اعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مفاوضة جماعية. تستهدف تسويه المنازعات بين كل من العمال واصحاب العمل بشكل ودي في اطار من الحوار والتشاور لتحقيق التوازن في علاقات العمل وتضمن المصالحة التزام العمال بتشغيل المصنع بكامل طاقته الانتاجيه ، والتزام اداره االمصنع بصرف نصيب العاملين في الارباح ، وتضمن وزاره القوي العامله متابعه ومراقبه تنفيذ هذا البند من المصالحة. وفقًا لأحكام القانون لأنهم طرفي العملية الإنتاجية لتحقيق مزيد من التفاهمات المشتركة في علاقات العمل لأنها السبيل الوحيد لزيادة الإنتاج ودفع عجلة الاقتصاد المصري إلى الأمام.

الهوامش

1. احصائيات مركز الارض لحقوق الأنسان ،http://www.lchr-eg.org/archive/.
2. انظر النشرة التشريعية، مايو ، 1976.
3. تقرير مركز الدراسات الاشتراكية فى الفترة من يناير 2007 حتى نهاية ستمبر 2007
4. تقرير مؤشر الديمقراطية DEMOMETERعن المركز التنموى الدولى ،(IDC) ومؤسسة وثائق حقوقية (Hrdo) .
5. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء WWW.capnnas.gov.eg

المراجع العربية

1) محمود، إبراهيم ،2002 ،جماليات الصمت، فى أصل المخفى والمكبوت،الطبعة الاولى، دمشق ،مركز الانماء الحضارى.

2) غانم ، إبراهيم ،2012، الحركات الاجتماعية : تحولات البنية وانفتاح المجال،رواق السوسيولوجيا فى:

Http//www. Younes-Loukili-maktoobblog.com

3) رجب ، ايمان ، 2010 ، الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة فى مصر،الطبعة الاولى ،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مجلة أحوال المصرية، العدد.46

4) الحسينى ، السيد ، 1983، النظرية الاجتماعية و دراسة التنظيم ،الطبعة الاولى، القاهرة ، دار المعارف

5) زايد، أحمد ، 2006 ، تناقدات الحداثة فى مصر، الطبعة الاولى ، القاهرة ، الهيئة المصريةالعامة للكتاب.

6) شوقى ،باهر ، 2001 ، البيروقراطية المصرية والاصلاح الاقتصادى، حدود التكيف ومحددات الوجود، الطبعة الاولى ، مصر ، مجلة احوال مصرية.

7)تقرير مؤشر الديمقراطية DEMOMETERعن المركز التنموى الدولى (IDC) ومؤسسة وثائق حقوقية (Hrdo) .

8) بدوى ، حسن ، 1991 ، التحركات الجماعية للعمال من 1988- 1991 وتأثيرها فى معركة الانتخابات النقابية ، مركز البحوث العربية.

9) ابراهيم ،حسنين، 2004، الاقتصاد السياسى للاصلاح الاقتصادى ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

10) كاظم خالد ،2004 ، التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية فى المجتمع المصرى،رسالة ماجيستير غير منشورة ،سوهاج.

11) وهبة ربيع، عبد الرحيم السليمى ،2011، الحركات الاحتجاجية فى الوطن العربى الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية.

12) زكى رمزى، 1993، الليبرالية المستبدة: دراسة فى الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف فى الدول النامية ، القاهرة ، دار سينا للنشر.

13) صيام شحاتة،2012، ثقافة الاحتجاج من الصمت للعصيان ،القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب.

14) عمرو خيرى،2007، حل النزاعات،الاسكندرية، معهد دراسات السلام.

15)العبادى،عبد العزيز، فوكو ميشال، 1994،المعرفة والسلطة،الطبعة الاولى،بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

16) بشارة عزمى، الثورة والقابلية للثورة،2011، سلسلة دراسات وأوراق بحثية،الدوحة: ،الامارات المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات.

17) الشوبكى عمرو، فبراير/2011، الحركات الاحتجاجية فى الوطن العربى، المستقبل العربى، العدد 384 ، بيروت مركز الوحدة العربية.

18) ف.أ.لينين، الثقافة البروليتارية، المكتبة الشيوعية الماوية،

librairiecom-mao.blogspot.com/2012/05/2.html

19) زهران فريد،2004، الحركات الاجتماعية الجديدة، الطبعة الاولى ، القاهرة ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

20) عباس كمال،2004، العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،الطبعة الاولى ،القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

21) كمال محمد ،2005 ، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسة بناء القوة فى العالم الثالث،الطبعة الاولى القاهرة ، دار النهضة.

22) خليل معن، ،معجم علم الاجتماع المعاصر 2006 ،عمان ،دار الشروق.

23) نيفين مسعد، ،سبتمبر 2010، كيف يصنع القرار فى الانظمة العربية، مجلة المستقبل العربى ،العدد 379، مركز دراسات الوحدة العربية.

24) عدلى هويدا،1996 ،الخصخصة والعمال المصريون ، الاثار والنتائج فى: أحمد زايد وسامية الخشاب (محرران ، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر، القاهرة ، كلية الاداب ،جامعة القاهرة.

25) عدلى هويدا ، 1996 ، المشاركة السياسية للعمال المصرين، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولى.

26) عدلى هويدا، 2004 ،ابعاد واشكاليات العلاقة بين العمال والدولة بين التنظيم النقابى فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى فى اعتماد علام "محرر"، القاهرة، مركز درسات والبحوث النامية.

27) عدلى هويدا،يناير/ 2000 ، موقف الحركة العمالية من سياسة التخصيصية، المجلة الاجتماعية القومية المجلد 37، العدد.1

28) سمبسون وليام ، 2000 ،الحوار الاجتماعى والثلاثية: الشروط الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، المكتب الاقليمى للدول العربية.

المراجع الأجنبية

1) Burton,john.Conflict:Human needs theory .Martin Press.chapter15.

2) El Mahdy, A. The Labor Absorption Capacity of the Informal Sector in Egypt, Literature and Data Sets Review, ERF,1999.

3) Giddens A.and Held D. (eds),Class, power and conflict: classical and contemporary Debates, Macmillan press, London,1992.

4) Kries berg.(ed), Research in social movements: conflicts and change, Jai Press, London, 1981.

5) Mills.W., White Collar.//the American Middle Classes, New York: Oxford University Press,1956.- Oppenheim, M., White Collar Polities, New York: Monthly Review press,1985.

6) Omvedt G., Rein venting revolution: New social movements and socialist tradition in India, M.E. Sharpe Arnouk, 1993.

7) Schwandt, T. A.. "Constructivist, Interpretive Approaches to Human Inquiry." The landscape of qualitative research: Theories and issues, N. K. Denizen and Y. S. Lincoln, eds., Sage Publication Inc., Thousand Oaks.1998.

8)Tillie Ch., From mobilization Revolution, Adison Wesly, London, 1978.

9) Vincenzo Ruggiero, social Movements, Rout ledge, New York, 2008.

10) Valenzuela, S., Labor Movement in transition to Democratic, A Framework for Analysis, Comparative Polities,1989.